E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/44/Add.1
25 January 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ١١(د) من جدول الأعمال المؤقت

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة

حقوق الإنسان والنزوح الجماعي والمشردون

المشردون داخليا

تقرير مقدم من السيد فرانسيس دنغ، ممثل الأمين العام عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان رقم ١٩٩٣/٩٥

إضافة

لمحات عن التشرد: سري لانكا

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١-٨	٣
أولا-	لمحة عامة عن الأزمة	٩-٥١	٤
ألف-	نشوء الأزمة	١١-٢١	٥
باء-	الاقتصاد والرعاية الاجتماعية	٢٢-٢٥	٨
جيم-	التطورات السياسية منذ الاستقلال	٢٦-٣٨	٩
دال-	النزاع المسلح	٣٩-٥١	١١

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
ثانيا-	البعثة وما توصلت إليه من استنتاجات	٥٢ -١٣١	١٥
	ألف- المناطق التي تمت زيارتها	٥٣	١٥
	باء- الظروف التي يعيش فيها المشردون	٥٤ -٦٨	١٥
	جيم- حالة الأمن العامة	٦٩ -٨٣	١٩
	دال- مسألة إعادة التوطين	٨٤ -١٠٣	٢٣
	هاء- المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية . . .	١٠٤-١٢٢	٢٧
	واو- البحث عن حلول دائمة	١٢٣-١٣١	٣١
ثالثا-	الاستنتاجات والتوصيات	١٣٢-١٧٥	٣٤
	ألف- ملاحظات بشأن القضايا	١٣٢-١٤٦	٣٤
	باء- اقتراحات محددة	١٤٧-١٧٤	٣٧
	جيم- تعليق ختامي	١٧٥	٤١

لمحات عن التشرد: سري لانكا

مقدمـــة

١ - قام ممثل الأمين العام المعني بمسائل الأشخاص المشردين داخليا بزيارة سري لانكا في الفترة من ١٠ الى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بناء على دعوة من حكومة سري لانكا. ويعرض هذا التقرير الاستنتاجات التي أسفرت عنها البعثة والحوار الذي أجراه الممثل مع الحكومة بهدف تقييم أزمة التشريد الداخلي ليس فقط في سري لانكا بل كظاهرة عالمية أيضا.

٢ - وكان النهج الذي اتبعه الممثل في سري لانكا بوصفها دراسة حالة تجسيد للاتجاه المنهجي العام الذي يتبعه في تأدية مهام ولايته، وهو قائم، كما هو موضح في التقرير المقدم الى اللجنة، على الاعتراف بأن الأشخاص المشردين داخليا يقعون تحت الولاية القضائية الداخلية ومن ثم تحت السيادة الوطنية للبلد المعني. وهو قائم أيضا على افتراض أساسي بأن السيادة الوطنية تحمل في طياتها مسؤولياتها تجاه مواطنيها وأن الحكومات، في الظروف العادية، تنهض بالفعل بتلك المسؤولية. ولكن أزمة التشرد الداخلي تخلق مشاكل خاصة قد تحول دون قيام الحكومات بتوفير ما يلزم من حماية ومساعدة. ويتوقع من الحكومات في مثل تلك الظروف أن تلتمس التعاون الدولي أو أن ترحب به، على الأقل، لتعزيز أو استكمال جهودها.

٣ - ويهدف ممثل الأمين العام، مرتكزاً الى مفهوم احترام السيادة ومفهوم الاعتراف بالمسؤوليات المرتبطة بها، الى الاضطلاع بمهام ولايته بروح من التعاون مع الحكومات محاولاً تفهم مشاكل التشريد الداخلي والعقبات التي تعوق توفير ما يلزم من الحماية والمساعدة، وفهم ما يجب أن يفعله، البلد المعني والمجتمع الدولي لايجاد حل لهذه الحالة. وحيث لا تتمكن الحكومات من توفير الحماية والمساعدة للجماهير المعانية، أو لا ترغب ذلك، وحيث لا ترحب هذه الحكومات بالمساعدة الدولية، يتوقع من المجتمع الدولي أن يتدخل بحسم لملء الفراغ الأخلاقي الناجم عن اخفاق الحكومة في الاضطلاع بالمسؤولية المرتبطة بسيادتها.

٤ - كذلك يولي ممثل الأمين العام أهمية كبيرة للربط بين المسائل الانسانية ومسائل حقوق الإنسان التي ينطوي عليها التحدي المتمثل في إقرار السلم كأفضل وسيلة للقضاء على أسباب التشرد التي غالبا ما ترجع الى النزاعات الداخلية. ولا يمكن ايجاد حلول فعالة ودائمة لمشاكل التشرد الداخلي دون احتواء هذه النزاعات أو حلها بالطرق السلمية. واذا كان حل النزاعات لا يدخل في إطار ولاية ممثل الأمين العام فإنه يعتبر دوره في توصيل هذه الرسالة الى الأطراف الرئيسية في النزاعات الداخلية والى المجتمع الدولي دورا حافزا.

٥ - فلو قدّر لممثل الأمين العام أن يزور البلدان التي تعاني من مشاكل تشرد خطيرة ويجد أنه ليس فيها ثمة ما يدعو الى القلق، فلن يكون هناك لزوم لولايته. فالواقع أن وجود مشاكل خطيرة تتطلب حلولا عاجلة، وتعاونا من الحكومات في بحث هذه المشاكل والتصدي لها، واستجابة مواتية من المجتمع الدولي هو ما يجعل من هذه الولاية تحديا تفرضه الاعتبارات الانسانية وحقوق الإنسان. وقد كان ذلك أساسا، هو الحال بالنسبة للزيارة الميدانية التي قام بها ممثل الأمين العام الى سري لانكا.

٦ - ويود الممثل أن يؤكد على أنه لقي تعاونا ومساعدة كاملين من حكومة سري لانكا ولا سيما من وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التعمير والتأهيل والرعاية الاجتماعية اللتين قامتا بدور المنسق أثناء هذه الزيارة. وقد أجريت الترتيبات التنظيمية لسفره بكفاءة عالية، كما قبلت كافة الطلبات التي وجهها للاجتماع بممثلي المنظمات غير الحكومية وأفراد آخرين، بكل سماحة.

٧ - ولقد استقبل وزير الشؤون الخارجية ووزير التعمير والتأهيل والرعاية الاجتماعية ممثل الأمين العام كما استقبله مستشار الرئيس للشؤون الدولية، والنائب العام للجمهورية. والتقى الممثل بكبار المسؤولين من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التعمير والتأهيل والرعاية الاجتماعية، وكذلك بأعضاء من البرلمان طلبوا مقابلته. وقابل الممثل، على صعيد المجتمع الدولي، رؤساء بعثات الدول المانحة وممثلي الوكالات المتخصصة وموظفي المنظمات غير الحكومية. واستقبله لدى زيارته لكل من بوتالام وانورادابورا وترينكومالي وامبارا وباتيكالوا، ممثلو حكومات (مسؤولو حكومات) هذه المقاطعات، وأمناء الشعب، وقادة الجيش، والشرطة وغيرهم من الموظفين الاقليميين والمحليين والممثلين الميدانيين للمنظمات غير الحكومية. وكذلك اجتمع الممثل مع رئيس قوة العمل المعنية بحقوق الإنسان.

٨ - ولم يقم ممثل الأمين العام بزيارة مراكز الرعاية فحسب، بل زار أيضا مواقع اعادة التوطين وغيرها من المناطق التي عانت من نزاع دام عشر سنوات في سري لانكا. وأتيحت للممثل فرصة للتحدث الى الناس في المخيمات وقرى اعادة التوطين ومع مسؤولي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على حد سواء. والتقى، على الأخص، بالمشردين من المسلمين والسنهاليين في بوتالام، وانورادابورا، وبالتاميل، والمسلمين، والسنهاليين، في ترينكومالي وامبارا وباتيكالوا، وبالتاميل والمسلمين في كولومبو. وكان ممثل الأمين العام يعتزم السفر الى كيلينوسشي للتعرف على الظروف السائدة في الشمال، ولكن، حال تجدد الاشتباكات في المنطقة دون ذلك.

أولا - لمحة عامة عن الأزمة

٩ - يتضح من الاحصاءات التي قدمتها الحكومة أن عدد المشردين بلغ في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ٠٢٩ ٥٦٣ نسمة. وتم إسكان ٩٥٤ ٢٥٤ شخصا من بينهم في ٥١٩ مركزا للرعاية[1]. بينما سكن الباقون مع أقاربهم أو أصدقائهم أو وجدوا سكناً بطرقهم الخاصة. وبالاضافة الى المساعدة المقدمة للمشردين تقدم المساعدة أيضا الى الأشخاص المتضررين من الحرب (أي الأشخاص المتضررين اقتصاديا الذين لم يشردوا) والى الأسر التي أعيد توطينها (أي العائدين الى مواطنهم).

١٠ - ونظرا لطبيعة النزاع المتقلبة، لا سيما في الشمال، قدرت مصادر أخرى أن عدد المشردين داخليا عدد أكبر. وقد بلغ هذا العدد، في عام ١٩٩٠ وحده نحو مليون نسمة قدمت لهم المساعدة. وقد عانى البلد كله من التشريد ولكن مجموعة التاميل المقيمة في محافظة الشمال هي أكبر المجموعات المتضررة. وغادرت أعداد كبيرة من الناس البلاد بحثا عن ملجأ في الخارج. وأفادت السلطات بأنه ما زال في جنوب الهند وحدها (لا سيما في ولاية تاميل نادو) نحو ٠٠٠ ١٧٠ لاجئ أغلبهم من التاميل. كذلك غادر عدد كبير البلد

بحثا عن عمل في الخارج. ويبدو أن أحد مصادر الدخل الرئيسية بالنسبة للمشردين والأسر المتضررة هو المبالغ المحولة اليهم من أقارب في الخارج.

ألف - نشوء الأزمة

١١ - إن أهم الأسباب التي أدت الى ظاهرة التشرد في سري لانكا هو النزاع الاثني والعنف القائم بين الطوائف في هذا البلد منذ عشر سنين، وإن كانت العوامل الاقتصادية والبيئية تسهم أيضا في هذه الظاهرة حسب ما أكدت عليه الحكومة في مناسبات مختلفة[٢]. وتتضمن الفقرات التالية مناقشة الأسس الاثنية، والتاريخية، والاجتماعية - الاقتصادية، والسياسية التي أسهمت في نشوء هذه الأزمة.

١ - المجموعات الاثنية

١٢ - يبلغ عدد سكان سري لانكا نحو ١٧ مليون نسمة. وتفيد التقديرات، مع اختلافات بسيطة، أن نسبة السنهاليين تبلغ ٧٤ في المائة، ونسبة التاميل ١٨ في المائة ونسبة المسلمين نحو ٧ في المائة. ويدين جميع السنهاليين تقريبا بالديانة البوذية ويتكلمون اللغة السنهالية. وأغلب التاميل من الهندوس وهم يتكلمون لغة التاميل ويتألفون من تاميل "سيلان" أو "جفنة" (٦٩ في المائة) الذين لهم تاريخ طويل في هذه الجزيرة، ومن تاميل "الهند" أو "الملاك" أو "المزارع" وهم من سلالة المزارعين الذين جيء بهم من جنوب الهند تحت الحكم البريطاني للعمل في مزارع البن، والشاي، والمطاط. ويتكلم المسلمون لغة التاميل في أغلب الأحيان ولكنهم يتميزون عنهم بدينهم[٣]. وتضم مجموعة السنهاليين ومجموعة التاميل عددا قليلا من المسيحيين.

١٣ - ويشكل السنهاليون الأغلبية في الجزء الأكبر من البلد. ويشكل تاميل سيلان أكبر مجموعة في المقاطعات الشمالية (بما فيها شبه جزيرة جفنة). ويقيم التاميل الهنود، بصفة رئيسية، في منطقة الهضبات في الجزء المتوسط من سري لانكا. أما في شرق البلد فالأوضاع أكثر تعقيدا: فبينما سكن التاميل والمسلمون هذه المنطقة حتى القرن العشرين، أصبحت المجموعات الثلاث متساوية فيها اليوم من حيث العدد. ويوجد عدد كبير من التاميل والمسلمين في باقي أنحاء البلد وإن كانوا يشكلون فيها الأقلية.

٢ - السنوات السابقة لعهد الاستعمار

١٤ - ما أكثر ما يسمع المرء أن للنزاعات العرقية والدينية القائمة حاليا بين السنهاليين والتاميل، جذوراً تاريخية متأصلة تعود الى القرن الأول بعد المسيح. وتقول الاسطورة أن أحد الأمراء البوذيين المنفيين من شمال الهند أسس في القرن الخامس قبل الميلاد شعب سنهالة "الآري" الأصل. ويقال إن التاميل "الدرافيديين" الأصل جاءوا من جنوب الهند مع الموجات الغازية والمهاجرة في الفترة بين القرنين الأول والثالث عشر بعد الميلاد.

١٥ - ورغم أن العلاقات كانت متوترة باستمرار بين الملوك السنهاليين والتاميل فإنها لا يمكن مقارنتها بالصراع العنيف بين هاتين المجموعتين الذي تجسد في القرن العشرين. ولقد كانت المراكز السياسية والدينية رمزيةً أكثر منها فعلية في ظل الظروف السائدة قبل العصر الحديث، فكانت وحدات الحياة السياسية والثقافية تتمتع باستقلال كبير طالما تلقى المركز بقسطه من الولاء الشعائري[٥]. وكانت سري لانكا مجزأة قبل العصر الحديث طبقيا بسبب الطائفية.

١٦ - وكانت الفواصل الاثنية "نفيذة وغير واضحة" مثلما كانت عليه في أماكن أخرى. وكان التزاوج بين الاثنيات المختلفة شائعا لمئات السنوات. فكثيرا ما روى الناس في سري لانكا إن الملوك السنهاليين في مملكة كاندي كانوا يتزوجون، على سبيل المثال، من نساء التاميل بغية تعزيز الصلات التي تربط بين مختلف المجموعات. وكان الناطقون بلغة التاميل جنوداً يخدمون الملوك السنهاليين، في حين كانت سلالة من الملوك الناطقين بلغة التاميل الذين قيل إنهم اعتنقوا البوذية تحكم مملكة كاندي في سنواتها الأخيرة، وهي مملكة يعتقد بأنها كانت آخر حصن لثقافة سنهالا البوذية قبل استسلامها للبريطانيين في عام ١٨١٥.

٣ - آثار الاستعمار

١٧ - لقد تشكلت أفكار الهوية الطائفية القصرية والتنافس العدواني في المسائل المتعلقة بالعرق واللغة والتبعية الاثنية والدين والسيادة السياسية، في ظل ظروف تاريخية خاصة في الفترة الممتدة حتى عام ١٩٤٨ عندما نالت سيلان (التي كانت تعرف بهذا الاسم حينذاك) استقلالها من المملكة المتحدة. ولم تكن الجزيرة تعرف قبل دخول الاستعمار والمبشرين المسيحيين أي شكل عام من العداء بين مختلف المجموعات الدينية الموجودة فيها. ولقد ترك البرتغاليون (١٥٠٥ - ١٥٦٨) والهولنديون (١٥٦٨ - ١٧٩٦) بصمتهم بادخال نوع من أنواع التعصب الديني عن طريق تفضيل بعض المجموعات بسبب ولائهم الديني. ولقد عانت كافة المجموعات من الاضطهاد والتمييز سواء على أيدي الكاثوليك المتشددين في الدعوة الى دينهم، أو الكلفينيين المتحمسين لدينهم، وعندما غادر هؤلاء البلد كانت كافة المجموعات قد تبنت شيئا من لغة وأساليب التطرف الديني.

١٨ - ولقد أنشأ البريطانيون نظاما مدرسيا تتولى إدارته الحكومة والكنيسة يحل محل أسلوب التعليم البوذي التقليدي، ويحرم بالتالي الرهبان البوذيين من إحدى مهامهم الأساسية في مجتمع سنهالا. كذلك شجع البريطانيون قطع الصلة بين البوذية والدولة، وهو ما أصبح مصدر استياء لدى الطائفة البوذية، وأهم من ذلك انه أصبح فيما بعد "نقطة تجمع شعبي حول موضوع القومية"[٧]. ومما يسترعي الانتباه أن الإرساليات تبدو أقوى في جفنه وضواحيها منها في أغلبية الأجزاء الأخرى من البلد؛ وأن شبكة مدارسها كانت تدار بفعالية أكبر ويبدو أن العداوة كانت أقل تجاه نشاط الإرساليات في مناطق التاميل. وقد يفسر ذلك أن التاميل يتمتعون إجمالا بمستوى أفضل من التعليم ويتكلمون الانكليزية بطلاقة أكبر وكثيرا ما يستعان بخدماتهم في الإدارة الموضوعة تحت السلطة البريطانية.

٤ ـ نهوض الحركة القومية

١٩ ـ كذلك أدخل الاستعمار مفاهيم تدور حول التفوق العنصري والنظريات القومية وهي مفاهيم زاد انتشارها في الغرب في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وتنادي إحدى النظريات، على سبيل المثال، بأن بعض أوجه التشابه البنيوي بين اللغات الهندية والأوروبية تجد جذورها حسب ما يعتقد في خصائص عرقية مشتركة يتميز بها "الآريون". وقد أدى ذلك لا إلى اثارة الاعتراضات على سيطرة الاستعمار البريطاني المستمرة على أنداد "آريين" فحسب، بل ربما وفر أيضا حججا لتبرير التفوق العنصري في التنافس بين الطوائف للسيطرة على الجزيرة. ويبدو أن ذلك أدى، على أقل تقدير، الى تعزيز شعور متأصل بين افراد الطائفة البوذية السنهالية بأنهم اضطروا على مر القرون الى الدفاع عن أنفسهم وعن الجزيرة ضد المحتلين الذين أفسدوا ما كان يمثل حضارة سنهالية رائعة. وكان من المحتم، أيام انتشار الحركة القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين أن تبرز الديانة البوذية واللغة السنهالية كحل للبحث عن هوية سنهالية[٨].

٢٠ ـ وتمت حركة القومية التاميلية في نفس الوقت كرد فعل للقومية التاميلية الهندية الجنوبية وللقومية السنهالية. وتفسر الروابط اللغوية والاجتماعية والثقافية الوثيقة بجنوب الهند سبب تطلع العديد من الهندوس الموجودين في سري لانكا الى هذه المنطقة التماسا للوحي الديني والثقافي والسياسي. وكما دعت الحركة الدرافيدية القومية الهندية الجنوبية إلى إعادة المملكة الدرافيدية القومية، تذرع تاميل سري لانكا بحكم التاميل القديم في سري لانكا لدعم مطلبهم بعودة البلاد بعد إنهاء الحكم البريطاني إلى أنماط الحكم القائم على التقسيم الإثني المطبقة منذ القدم. ولكن "من دواعي السخرية"، حسبما أشير اليه، "أن تكون هذه الصلة الخاصة، وهذا التاريخ المشترك مع السنهالا، رغم الفروق الموجودة بين المجموعتين، هما اللذان يميزان، في نهاية الأمر، مجموعة التاميل في سري لانكا عن مجموعة التاميل في جنوب الهند، ويعطيانها هوية خاصة من تراث الماضي. فتاميل سري لانكا، على عكس تاميل الهند الجنوبية، يشعرون بأنهم في وضع طرفي أو هامشي سواء بالنسبة الى السنهاليين أو الهنود الجنوبيين، مما يفاقم شعورهم بالإحباط والمحنة، ويزيد من توقهم إلى وطن لهم. ويقال بأن هذه الظروف أكثر قسوة بالنسبة للتاميل السريلانكيين في المهجر"[٩]. بل وأكثر من ذلك مدعاة إلى السخرية أن المجموعة السنهالية تعتبر نفسها أقلية ضعيفة في شبه القارة الهندية ككل، ولا سيما مقارنة بالتاميل الذين يبلغ عددهم ٥٠ مليون نسمة في ولاية تاميل نادو في الهند. وقد دفعت "عقلية المحاصرة" هذه إلى وصف سري لانكا "بجزيرة الأقليتين".

٢١ ـ لقد ازدادت الانقسامات الإثنية في هذا القرن بسبب تعيين حدود البلاد بصورة عشوائية، وبسبب المطالب المتضاربة بشأن الحقوق في المياه والأراضي الزراعية الغنية والموارد الطبيعية. ولقد كان المسلمون هدفا للمجموعتين الأخريين في السنوات الخمسين الماضية، وإن كان ذلك بدرجة أكبر بكثير من جانب التاميل نظرا لأنهم يعيشون في مناطق تغلب عليها مجموعة التاميل. وقيل، في هذا الصدد، إن التوترات القائمة في مقاطعة أمبارا، حيث يتجاوز عدد المسلمين عدد التاميل، ازدادت بسبب نجاح المسلمون من ميدان التجارة وفي تملك الأراضي التي كان يعمل فيها العمال التاميل.

باء - الاقتصاد والرعاية الاجتماعية

٢٢ - تتمتع سري لانكا بمستوى عال من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم كما تتميز بمعدلات منخفضة في وفيات الرضع ومعدلات عالية نسبياً من حيث العمر المتوقع لدى الولادة، وذلك رغم أن متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها منخفض جداً مما يضعها بين البلدان النامية الـ٣٦ الأكثر فقرا في العالم. وكثيرا ما ذكرت هذه الانجازات الهائلة في القطاع الاجتماعي أمام الممثل. وتواجه سري لانكا، مع ذلك، مشاكل فقر وبطالة ضخمة وهي مشاكل يعاني منها المزارعون في الجنوب على وجه الخصوص. وربما أدت الآثار المترتبة على برامج التكييف الهيكلي التي يدعو اليها البنك الدولي، وسياسات اقتصاد "السوق المفتوحة" التي تنتهجها الحكومة إلى زيادة الفوارق بين الأغنياء والفقراء ولقد أعرب البعض في سري لانكا عن قلقه من أن المشردين سيكونون من أكثر الناس تضررا. وكذلك أبلغ ممثلو المؤسسات المالية الدولية الممثل بأنه يجري إيلاء عناية لعدم المساس بهذه الانجازات الاجتماعية.

٢٣ - إن للظروف الاقتصادية أبعادها الإثنية أيضا. فيقال إن الأراضي الزراعية التي يمتلكها التاميل في الشمال أقل قابلية للتوسيع وأقل إنتاجية من تلك التي يستغلها المزارعون السنهاليون، وأن التاميل مضطرون، من ثم، إلى البحث عن أماكن أخرى لتحقيق تقدمهم الاقتصادي. وفي ظل الحكم الاستعماري، مثلاً، كان التاميل يعملون في الوظائف الحكومية أو يتابعون التعليم العالي. وقد هيأت لهم خلفية تعليمهم بالانكليزية ميزة نسبية في كلا هذين النشاطين في ذاك الوقت[١٠].

٢٤ - ولقد اعتمدت سري لانكا منذ أن تسلم الحزب الوطني الموحد مقاليد الحكم في عام ١٩٧٧، اعتمادا كبيرا على المعونة الاقتصادية الغربية لتمويل عجز ميزان مدفوعاتها. وتعتبر سري لانكا من أعلى البلدان مستوى من حيث متوسط نصيب الفرد من المعونة الخارجية، أما الجهات المانحة الرئيسية فهي أعضاء في الاتحاد المالي لتقديم المعونة إلى سري لانكا وهي مجموعة تتألف، بصفة رئيسية، من دول غربية ومؤسسات متعددة الجنسيات تجتمع سنوياً بناء على دعوة من البنك الدولي. ولقد تعهد الاتحاد في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٣ برصد ٨٤٠ مليون دولار للفترة ١٩٩٣/١٩٩٤، أي بزيادة قدرها ١٥ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٩٣ (وفقا لمعلومات وردت من وكالة أنباء في سري لانكا). ولكن الحكومة تواجه تقييدات شديدة في ميزانيتها لا بسبب نفقاتها العسكرية فحسب (زادت القوات المسلحة في السنوات الأربع الماضية الى أربعة أمثال ما كانت عليه)، بل أيضا بسبب تكاليف رعاية الأشخاص المشردين داخليا. وقد اعتبر الاتحاد المالي هاتين المسألتين من العوامل السلبية بينما لاحظ بين العوامل الايجابية "تحسنا" في سجل الحكومة المتعلق بحقوق الإنسان[١١].

٢٥ - ولقد كان النمو الاقتصادي كبيرا، رغم ذلك، وتسعى سري لانكا الى الاستمرار في زيادة طاقتها. ولقد أعرب البعض عن شكوك، مع ذلك، في مدى واقعية أو صدق مثل هذا الهدف طالما كانت الحكومة متورطة في نزاع مسلح خطير، وطالما كانت أفقر طبقات الشعب ترزح تحت قيود شديدة.

جيم - التطورات السياسية منذ الاستقلال

٢٦ - لقد كان انتقال سري لانكا إلى الاستقلال في عام ١٩٤٨ هادئا نسبيا. فتم بموجب دستور سولبوري الصادر في عام ١٩٤٧ تأسيس جمهورية ديمقراطية متحدة قائمة على نظام سياسي رئاسي برلماني مختلط. ولقد أدخل حق التصويت العام في سري لانكا في عام ١٩٣١ عملاً بدستور دانمور. وأجرى البلد منذ استقلاله انتخابات كل ستة أو سبعة أعوام. وتوجد في سري لانكا معارضة سياسية قوية تشمل ٢٦ حزبا اعترف بها مفوض الانتخابات. ورغم وجود أفراد من كل مجموعة إثنية في الكثير من الأحزاب السياسية، فإن الحزبين الرئيسيين يعتمدان عموما على المجموعة السنهالية.

٢٧ - وبعد مغادرة البريطانيين وجد التاميل والسنهاليون أنفسهم في مراكز السلطة (وذلك الى حد ما لأن نظام التعليم الاستعماري خلق نخبة من المجموعتين). ولكن دستور سولبوري الذي وضع شروط إنهاء الاستعمار أقر أيضا مبدأ حكم الأغلبية ونظاما سياسيا مركزيا بدرجة كبيرة. ووفر القليل من الحماية لحقوق الأقليات. ورغم أن المادة ٢٩(ج) حظرت أي تشريعات تميز على أساس الدين أو الانتماء إلى أي مجموعة، فإنه لم توضع أي أحكام حماية أساسية أخرى أو أحكام مفصلة لإنشاء سلطة قضائية مستقلة[١٢].

٢٨ - ولقد كان الحزب الوطني المتحد هو أول حزب حكم البلد بزعامة دون استيفين سيناناياناكي. وفي عهده تم إرساء سياستين هامتين، انطوت أولاهما على انكار الجنسية على نحو مليون من التاميل الهنود[١٣]؛ وانطوت الثانية على إتاحة الفرص الزراعية في المناطق غير المستغلة في الشمال والشرق للفلاحين السنهاليين الذين لا يمتلكون الأرض. وكانت النتيجة الفورية للسياسة الأولى منح أفضلية سياسية للناخبين السنهاليين في منطقة الهضاب[١٤]؛ وأسفرت السياسة الثانية عن عملية استيطان استهدفت الأراضي التي يعتبرها التاميل "ملكا لهم" منذ القدم[١٥]، وكان من شأن ذلك تغيير التكوين الديموغرافي (والدوائر الانتخابية) لتلك المناطق في نهاية الأمر. وأدت هاتان السياستان إلى شعور استياء عميق لدى مجموعة التاميل وإلى ازدياد المخاوف من استتباب ديكتاتورية الأغلبية.

٢٩ - وفي انتخابات عام ١٩٥٦ فاز حزب الحرية السريلانكي الذي يتزعمه باندرانايكي، بدعم قوي من الزعماء البوذيين بعد حملة انتخابية لصالح اللغة والثقافة والديانة السنهالية. واستغل باندرانايكي استياء الشعب من النخبة الناطقة باللغة الانكليزية استغلالا فعالا، كما استغل التأثير المتزايد خلال الثلاثينات والأربعينات للرهبان البوذيين المتطرفين الذين كانوا قد عقدوا العزم حينذاك على القضاء على التقاليد العلمانية في البلد والاشتراك في الحياة السياسية.

٣٠ - واعتمدت حكومة باندرانايكي، كإجراء يكاد يكون توكيدياً، سياسة "السنهالا فقط" بغية تيسير وصول السنهاليين إلى وظائف القطاع العام واستفادتهم من التعليم الجامعي. ولم يعتبر التاميل هذا الإجراء عدائيا فحسب، بل إجراء يقضي أيضا على مصدر هام من مصادر الدخل وينال من فرصهم التعليمية وما يحصلون عليه من مزايا. وحاول باندرانايكي، اثر انتخابه، أن يلطف تأثير سياسة "السنهالا فقط". واهم من ذلك أنه وضع ترتيبا بالاشتراك مع أحد الزعماء التاميل، انطوى على إدخال تعديلات على النظام المركزي

ومنح شيء من الاستقلال السياسي والثقافي للأقليات. ولكنه أخفق لفقدانه دعم قاعدته الانتخابية بينما استغل الحزب الوطني المتحد بزعامة جاياواردينى هذه الفرصة ليبرز كحزب يتميز بدرجة أكبر من التشدد.

٣١ - وفي عام ١٩٥٩ اغتال راهب بوذي بندرانايكي فخلفته زوجته سيريمافو بندرانايكي فورا في الحكم. وشُرع أثناء توليها الحكم في حملة تعليم مكثفة عززت توجيه الدولة للتعليم باعتباره أسلوباً للحد من التأثير المسيحي على المدارس. فتفاقمت العلاقات بين البوذيين والمسيحيين الى حد دفع ضباط جيش وشرطة مسيحيين الى محاولة انقلاب فاشلة في عام ١٩٦٢. وأسفرت هذه المحاولة عن ابعاد المسيحيين عن قوات الأمن التي هيمن عليها فيما بعد السنهاليون.

٣٢ - وعاد حزب الحرية السري لانكي الى السلطة عقب حكم الحزب الوطني المتحد الذي دام خمسة أعوام. وبعد مرور سنتين اعتمد حزب الحرية في عام ١٩٧٢، دستورا جديدا قطع الروابط القانونية مع المملكة المتحدة[١٦]. وكانت الجمعية التأسيسية قد رفضت اقتراح حزب تاميل بانشاء هيكل اتحادي، وألغت المادة ٢٩(ج) من الدستور. كما اعتمدت لغة سنهالا كلغة رسمية وحيدة، على أن يتم تحديد مركز لغة التاميل بقانون، ووضعت أحكاما لمنح البوذية "مكان الصدارة" في سري لانكا. وانسحب حزب تاميل الاتحادي من الجمعية التأسيسية كما صوت الحزب الوطني المتحد ضد اعتماد هذا الدستور.

٣٣ - وقيل إن الاستمرار في تهميش مجموعة التاميل ورجالها السياسيين وعدم تلبية أي من طلباتهم بمنح حماية للأقلية، أمور أدت الى تأسيس الجبهة الموحدة لتحرير شعب تاميل التي دعت لأول مرة في قرار رسمي صدر في شهر أيار/مايو ١٩٧٦، الى تأسيس دولة مستقلة للتاميل في سري لانكا تدعى دولة تاميل ايلام.

٣٤ - وتسلم الحزب الوطني المتحد مقاليد الحكم من جديد في عام ١٩٧٧ ووعد باصلاح السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وكان أحد التدابير الأولى التي اتخذها اعتماد دستور جديد في عام ١٩٧٨ وهو الدستور الذي ما زال نافذا حتى اليوم. وعزز هذا الدستور الجديد سلطات الرئيس وحسن، في جملة أمور، مركز لغة التاميل. ولكن سرعان ما أصيب التاميل، رغم دعمهم للحزب الوطني المتحد، بخيبة أمل، لمّا تبين لهم، أن التدابير المتخذة ليست سوى تدابير فاترة لتعزيز السلطة ولتأمين قدر من الاستقلال الذاتي الثقافي. وازداد استياؤهم عندما تابعت الادارة الجديدة مشروع مهاويلي المعجل الذي اعتبرته مجموعة التاميل تعديا جديدا على أراضيها. وتمسكت الحكومة بأن هذه الأراضي لم تكن مسكونة وأن اعتبارات اقتصادية دفعت الى وضع خطط الري والزراعة المعنية. وقيل إن كل طرف من الطرفين في هذا الخلاف جاء بقسط من الحقيقة: فاذا كان لا يمكن القول بأن مثل هذه السياسات تنتهك الحق في "موطن تاريخي"، فانه يمكن التشكيك في عدلها من حيث أنها غيرت التشكيل الديموغرافي في تلك المنطقة، وقوضت أمن طائفة التاميل الاقتصادي والسياسي.

٣٥ - وكان على جايورداني مواجهة تحد خطير آخر، ألا وهو بروز تنظيم ماركسي هو تنظيم جاناتا فيموختي بيرامونا الذي كان قد دفع الى ظهوره عام ١٩٧١ الفشل الاقتصادي وتفشي البطالة.

٣٦ - ولقد نشبت في سري لانكا نزاعات اثنية عنيفة من حين لآخر منذ عام ١٩٤٨. وفي أعقاب وقوع بعض أعمال العنف في عام ١٩٧٧ اعتمدت حكومة جايوارديني، قانون منع الارهاب في عام ١٩٧٩ في محاولة للسيطرة على ما كان قد بلغ حينذاك أبعاد حرب أهلية. ولكن يقال إن أحكام هذا القانون الواسعة على غير العادة أدت على العكس الى زيادة التوترات.

٣٧ - ويضمن دستور جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية لعام ١٩٧٨ في فصليه الثالث والرابع لشعب ذاك البلد عددا من حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في المساواة وحرية التنقل وحرية اختيار مكان الاقامة في سري لانكا ومغادرة سري لانكا والعودة اليها والحق في عدم التعرض للتعذيب أو للاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وتنص المادة ٧-١٥ من الدستور فيما يتعلق بالتقييدات، على أن ممارسة وإعمال الحق في المساواة وعدم التمييز وفي حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتنقل والتجمع السلمي "تخضع للأحكام التي يقرها القانون حفظا لمصلحة الأمن الوطني والنظام العام وحماية للصحة العامة أو للأخلاق". ويشمل "القانون" هنا "التنظيمات المقررة حاليا في اطار القانون فيما يتعلق بالأمن العام" أي تنظيمات حالة الطوارئ[١٧].

٣٨ - وما زال العمل ساريا في جميع أرجاء البلد[١٨] بقانون مكافحة الارهاب (الذي أصبح قانونا دائما بموجب القانون رقم ١٠ الصادر في عام ١٩٨٢) وتنظيمات حالة الطوارئ، وكلاهما يخول قوات الأمن سلطات واسعة النطاق (أي الحبس الاحتياطي وعزل السجين)، ولقد كان هذا القانون وهذه التنظيمات (وكلاهما وما زالا أحيانا) مصدرا لانتهاكات عديدة مثل عمليات الاعدام بلا محاكمة، وحالات الاختفاء، واساءة معاملة المعتقلين وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وقد لاحظ الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي وجود قوات مختلفة لإنفاذ القوانين مثل الجيش ووحدات المخابرات والشرطة ومجموعات مختلفة للدفاع المدني تعمل تحت اشراف العسكريين أو الشرطة أو بموافقتهم. ولقد وقعت انتهاكات لحقوق الإنسان، كما هو متوقع، في هذه الظروف[١٩].

دال - النزاع المسلح

١ - المراحل الأولى

٣٩ - في عام ١٩٨٣ كانت جميع العناصر اللازمة لتفجير الحالة متوفرة. كما كانت الحملة المسلحة الداعية الى انشاء دولة مستقلة للتاميل قد أصبحت حملة متواصلة بالنسبة لبعض مجموعات التاميل التي تحولت الى العنف تماما، بينما منح قانون منع الارهاب، الحكومة ردا على ذلك سلطات شاملة لمكافحة الأعمال المناوئة للدولة. وقام مناضلون تاميليون بقتل ١٣ جنديا في جفنه في شهر تموز/يوليه من ذاك العام.

٤٠ - ونشبت عقب ذلك حرب ضروس بين السنهاليين والتاميل المقيمين في المناطق الجنوبية. فهجمت عناصر متطرفة من القوميين السنهاليين في المناطق المدنية على السكان التاميل ودمرت ممتلكاتهم. وبدت قوات الأمن وكأنها لا ترغب في تهدئة الحالة. فهرب التاميل من الجنوب الى الشمال وأضافوا الى الضغوط

الواقعة على الموارد في تلك المنطقة بما فيها الأرض، والمياه، والأغذية، وفرص العمل، وعززوا النزعات الانفصالية.

٤١ - وأدخلت الحكومة، في نفس العام، التعديل السادس على الدستور بالاضافة الى التنظيم ١٥ ألف الشائن الذي يقتضي بأن يؤدي الأعضاء القادمون الى البرلمان يمينا بانكار الانفصالية. فغادر العديد من التاميل المعتدلين البرلمان نتيجة ذلك تاركين المعارضة التاميلية للمجموعات المناضلة. وأخذت نمور التحرير لشعب تاميل ايلام تبرز تدريجيا بوصفها القوة المسيطرة في الكفاح المسلح وأطلقت عنان العنف الوحشي على مراكز الجيش الأمامية والسنهاليين ثم المدنيين المسلمين فيما بعد.

٤٢ - وبدأ عدد أكبر فأكبر من التاميل يعتبر الحكومة بمثابة العدو؛ وكذلك أصبح العديد في الحكومة وفي الجيش يعتقدون بأن الطريق الوحيد لاسترجاع السلم هو "حل" مشكلة "الارهاب".

٢ - دور الهند

٤٣ - وقامت حكومتا الهند وسري لانكا في عام ١٩٨٧، بعد أن دعت القوات السريلانكية الى وقف الهجوم على جفنه، بتوقيع اتفاق (يسمى باتفاق هندولانكا) ينص على اتخاذ اجراء سياسي وعسكري منسق يهدف الى وضع حد للنزاع القائم في الشمال[٢٠]. ومنح هذا الاتفاق بعض الحقوق للتاميل وأعلن أن اللغة التاميلية واللغة الانكليزية ستكونان أيضا لغتين رسميتين. كذلك نص الاتفاق على مخطط لتحويل السلطات الادارية الى الاقليمين الشمالي والغربي. ودعا الاتفاق الى الاتحاد المؤقت بين الاقليمين لمدة سنة واحدة يمكن لسكان الاقليم الشرقي بعدها أن يقرروا في استفتاء (بناء على تقدير الرئيس) ما اذا كانوا يرغبون في تشكيل وحدة ادارية منفصلة.

٤٤ - ونتيجة اتفاق هندولانكا نزلت قوات حفظ السلم الهندية في سري لانكا، مخولة بولاية لا لنزع سلاح المناضلين التاميل فحسب بل وأيضا لانفاذ القانون وحفظ النظام في الشمال والشمال الشرقي. فقَبل بعض المناضلين التاميل هذا الاتفاق. ولكن لم تقبله نمور التحرير لشعب تاميل ايلام التي بدأت بعد ذلك بفترة قصيرة بمحاربة قوات حفظ السلم الهندية وبمعاداة مناضلين تاميل آخرين، فاتحد هؤلاء عندئذ محاولين هزيمة نمور التحرير. ولم تستطع قوات حفظ السلم الهندية قهر نمور التحرير ولكن أدت الاجراءات التي اتخذتها من أجل ذلك اثارت اتهامات بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

٣ - الارهاب السياسي

٤٥ - وما هو أسوأ من ذلك، ان العديد من السنهاليين أخذوا ينظرون الى دور الهند على أنه تهديد خطير لسيادة سري لانكا. وحصلت جبهة التحرير الشعبية على الدعم الشعبي حينئذ باستغلال المشاعر القومية وخيبة الأمل المتزايدة أمام مشاكل اجتماعية - اقتصادية خطيرة. وكانت جبهة التحرير الشعبية في بداية الأمر حركة سياسية غير عنيفة نشأت في أوائل السبعينات تسعى للمشاركة في النظام الديمقراطي القائم. ولكنها تعرضت حينذاك لقمع وحشي وحُظرت في عام ١٩٨٣، ولكنها تجمعت من جديد ولجأت الى العنف

المفرط. وشنت في مطلع عام ١٩٨٨ حملة اغتيالات استهدفت أعضاء وحركيين من الحزب الوطني المتحد الحاكم وموظفين حكوميين. وردا على ذلك قامت مجموعات الدفاع المدني شبه العسكرية، التي ربما كانت على صلة بالقوات المسلحة، "بعمليات قتل تحذيرية" وأعمال وحشية أخرى. وتصاعد القتال في شهر تموز/يوليه ١٩٨٩ عندما بدا أن جبهة التحرير الشعبية تشن هجمة أخيرة للاستيلاء على سلطة الدولة. وشنت الدولة حملة عامة ضد المتمردين وتمكنت القوات المسلحة من قمع التمرد بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ عندما تمكنت من توقيف وإعدام نواة الزعامة في جبهة التحرير الشعبية.

٤٦ - وشهد الجنوب في عام ١٩٩٢، عقب استتباب سلم نسبي لفترة سنة ونصف السنة، ازدياد أعمال العنف السياسي من جانب عناصر مناصرة للحكومة وعناصر مناهضة لها على حد سواء. فتعرض المشتركون في التجمعات السياسية أو المظاهرات على اختلافها لأعمال عنف أو تهديد بها، كما تعرض لها أفراد المجتمع الاكاديمي ووسائط الاعلام والمهن القانونية ومجموعات حقوق الإنسان والرهبان البوذيون. وتعتبر بعض هذه الأعمال بمثابة دليل يشير الى نهضة جبهة التحرير الشعبية.

٤ - مبادرات السلم وأوجه الاخفاق

٤٧ - لقد كان الرئيس بريماداسا الذي تسلم مقاليد الحكم في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ معارضا دائما لاتفاق هندولانكا ولوجود قوات أجنبية على أراضي سري لانكا. وشرع الرئيس في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٩ في مفاوضات مع نمور التحرير لشعب تاميل ايلام أسفرت عن تطبيق وقف متبادل لاطلاق النار، في حين استمرت نمور التحرير قتالها ضد قوات حفظ السلم الهندية. وقيل في ذاك الوقت إن حكومة سري لانكا كانت تزود نمور التحرير بالأسلحة فعلا بهدف تعجيل انسحاب قوات حفظ السلم الهندية. ووافقت الحكومة الهندية في شهر أيلول/سبتمبر من العام المذكور على سحب قواتها، فغادرت البلد أخيرا في شهر آذار/مارس ١٩٩٠. وسلم التاميل قدرا قليلا من أسلحتهم الى الهنود ويعتقد بأنهم استخدموا الباقي منها في أنشطة معارضة لاحقة.

٤٨ - وظلت منطقة الشمال سلمية نسبيا خلال الجزء الأكبر من عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، بينما كان الجيش مشغولا بمواجهة تمرد جبهة التحرير الشعبية. ولكنه تم الإبلاغ في منتصف عام ١٩٩٠ عن نشوب قتال مميت بين الاخوة الذين ينتمون إلى نمور التحرير لشعب تاميل ايلام وجيش تاميل الوطني وهو عبارة عن وحدة قتال جند المنشقون التاميل أفرادها قسراً بمساعدة القوات الهندية. وقد أبلغ عن مقتل مئات الأشخاص وهروب آلاف التاميل إلى الهند وإلى غيرها من البلدان. وسيطر نمور التحرير لشعب تاميل ايلام بصورة فعلية على منطقتي الشمال والشرق بعد انسحاب الجيش الهندي. وخرق نمور التحرير لشعب تاميل ايلام، في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠، وقف اطلاق النار الذي دام ١٤ شهرا، وهجموا، من ثم، على مخافر الشرطة ومخيمات الجيش وقتلوا عددا من الجنود قبل انسحابهم داخل الأدغال. وشن الجيش حملة انتقامية وحشية زعم أنها استهدفت غالبا مدنيين تاميل غير مسلحين. وكان المسلمون المحليون الذين أعربوا عن غضبهم لمقتل رجال شرطة من المسلمين، يصطحبون أحيانا الجنود ليرشدوهم على التاميل. وقد اشير إلى عمليات القتل والدمار التي وقعت في صيف عام ١٩٩٠، في العديد من المناقشات التي أجراها الممثل مع

السكان المحليين في الشرق. وكان المشردون المقيمون في المخيمات هم الضحايا في أغلب الأحيان: فغالباً ما كانوا ينقلون إلى مكان آخر إن لم يُقتلوا أو "يختفوا".

٤٩ - وتم في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، عقد مؤتمر جمع كافة الأطراف لمناقشة مسألة تفويض السلطة في الشمال والشرق بهدف تسوية النزاع الإثني. وأخفق المؤتمر، عقب مفاوضات مطولة، في التوصل إلى اتفاق بين طائفتي التاميل والمسلمين بشأن منحهما مركزا وسلطة متساويين وكذلك دمج الاقليمين. ويقال بأن المسلمين يخشون عملية الدمج هذه التي ستجعلهم أقلية بينة في تلك المنطقة.

٥ - الضحايا

٥٠ - رغم الجهود التي بذلها الرئيس بريماداسا طوال فترة حكمه للتشجيع على إجراء المشاورات والمفاوضات لتسوية النزاع الإثني، استمرت أعمال العنف في الشمال دون كلل. ويقدر عدد الأشخاص المشردين بين شهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بسبب القتال الدائر في الشمال الشرقي، بأكثر من مليون نسمة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ كان قد هرب إلى الهند الجنوبية أكثر من ٠٠٠ ٢١٠ شخص، بينما قتل أكثر من ٤٠٠ ٥ شخص. وشرع الجيش في شهر آب/أغسطس ١٩٩١ في تطبيق عملية بالافيغايا بدخول القوات العسكرية معسكر الجيش المحاصر في مضيق الفيلة. ومنذ ذاك اليوم أصبحت شبه جزيرة جفنه، المعقل التقليدي لنمور التحرير لشعب تاميل ايلام وظلت مقطوعة عن باقي الجزيرة. حيث أبقى الجيش على معسكراته حول شبه جزيرة جفنه، التي قصفها بالقنابل والقذائف بصورة متقطعة خلال عام ١٩٩٢. ووجد نحو ٠٠٠ ٨٠ شخص أنفسهم في ساحة القتال فتركوا منازلهم لذلك وانتقلوا للعيش مع أصحابهم أو أقاربهم أو في المخيمات. ووصفت الظروف السائدة في شبه الجزيرة بأنها مماثلة لظروف ما قبل العصر الصناعي. ويزعم بأن نمور التحرير لشعب تاميل ايلام يفرضون على المدنيين الذين يرغبون مغادرة المنطقة شراء تصاريح للمرور ويعوقون انتقال هؤلاء الذين يحاولون الهروب أو الوصول إلى مناطق أكثر أمنا كما يعوقون نقل معونة الإغاثة.

٥١ - واستمرت أعمال العنف في حدتها بين القوات المسلحة السريلانكية ونمور التحرير لشعب تاميل إيلام في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، وكان مئات المدنيين وبينهم أطفال ومسنون ضحية الهجمات التي شنها نمور التحرير والهجمات المضادة من قوات الجيش. وكانت المجموعات المسلمة هي الأكثر استهدافا. فقد طردوا من منازلهم في الشمال، وكثرا ما وقعوا في الشرق بين نيران الجيش ونيران المتمردين. وكانت قوات الجيش قد قامت بتسليح وتدريب مجموعات تعرف باسم حرس الديار المسلمين الذين كانوا يشكلون وحدات للدفاع المدني في القرى المسلمة. ولقد دفع هذا "التعاون" المتمردين التاميل الى القيام بأعمال انتقامية ضد القرويين المسلمين وحرس الديار ؛ ولكن حرس الديار اتهموا أيضا بالقيام بأعمال عنف تعسفية وبانتهاكات لحقوق الإنسان. ويبدو أن الهدوء يرجع تدريجيا إلى الشرق (ترنكومالي وباتيكالوا وأمبارا) مع استرجاع الجيش لسيطرته على المنطقة ولكن الحالة ما زالت كما هي في الشمال.

ثانيا ـ البعثة وما توصلت إليه من استنتاجات

٥٢ ـ يقدم هذا الجزء ملخصا للزيارات الميدانية التي قام بها الممثل ولملاحظاته فيما يتعلق بالظروف المعيشية للمشردين وحالة الأمن عامة ومسألة إعادة التوطين ودور المجتمع الدولي وأمل التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة التشرد الداخلي.

ألف ـ المناطق التي تمت زيارتها

٥٣ ـ زار الممثل، على النحو المذكور في المقدمة، مراكز الرعاية والمخيمات التي أسكن فيها الأشخاص المشردون داخليا، كما زار مواقع إعادة التوطين التي رجع إليها المشردون. وزار، في مقاطعة بوتالام في الغرب، سنهابورا المخيم السنهالي الوحيد في المنطقة، كما زار بعض مخيمات المسلمين في آلنكودا وكالبتيا. وزار، في مقاطعة آنورادابورا، ثانثيريمالي المعروفة أيضا بالمنطقة السنهالية "الحدودية"، ومخيما سنهاليا (يضم أسرة مسلمة واحدة) في كاهاتاغازديغيليا، وزار بعض مخيمات المسلمين والسنهاليين في موراويوا وهوروبوتانا. وزار الممثل، في مقاطعة ترينكومالي الشرقية، آليس غاردن، حيث تستضيف الآن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العائدين من الهند ونيلافيلي ومخيمات كلابندبورغ التي تأوي مشردين من التاميل، ومن قرية آلنكاني (في قسم كينيبا) حيث أعيد توطين التاميل، ومخيما مسلما واحدا في كينيبا أيضا. وزار في مقاطعة أمبارا قرية سوريكالموناي، لإعادة توطين التاميل، ومخيم "عبور" للتاميل (أي حيث يسكن الناس قبل رجوعهم إلى قراهم) في كراتيفو. وزار كالافياي في باتيكالوا، وهي قرية لإعادة توطين التاميل، كما زار مخيمين في ايرافور أحدهما للتاميل، وثانيهما للمسلمين. وأخيرا، زار الممثل لدى وجوده في كولومبو مركز رعاية ماليغاواتي الذي يأوي المسلمين، ومركز ساراسواتي الذي يأوي المشردين من التاميل.

باء ـ الظروف التي يعيش فيها المشردون

٥٤ ـ يجري إيواء الأشخاص المشردين داخليا في سري لانكا إما فيما يسمى بمراكز الرعاية (أو المخيمات)، أو خارج هذه المراكز إذا استطاعوا ايجاد سكن خاص لدى أصدقائهم أو أقاربهم مثلا. ويرد وصف للظروف التي يعيش فيها المشردون على نحو ما رآه الممثل، في هذا القسم تحت عنواين: الغذاء، السكن، المرافق الصحية، الصحة، التعليم، العمل وإدارة المساعدة الغوثية، والتعليقات الختامية.

١ ـ الغذاء

٥٥ ـ إن أهم دور أدته الحكومة إزاء الأشخاص المشردين داخليا هو توفير الغذاء لهم. فيستلم أغلبية المشردين بطاقات تخولهم أخذ حصتهم من المواد الغذائية الجافة من مخزن التعاونية الحكومية المحلية لطهيها من ثم كل بمعرفته. ويحصل اولئك الذين يعيشون خارج مراكز الرعاية على بطاقاتهم من المسؤولين المحليين (وكلاء حكوميين إضافيين). وتتحمل الحكومة[٢٢] الجزء الأكبر من النفقات الخاصة بتوفير الأغذية الجافة باستثناء ما يتعلق ببعض المقاطعات التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي (مثل مخيمات المسلمين في كالابيتيا). وتوفر الحكومات مقررات الأغذية الجافة لكافة السكان المتضررين في الجزيرة دون تمييز.

ويتم نقل الأغذية في المناطق الموجودة تحت سيطرة نمور التحرير لشعب تاميل ايلام بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويقوم عملاء حكوميين بتوزيعها بالتعاون مع الوكالات الدولية والمحلية ونمور التحرير لشعب تاميل ايلام. ولقد أعرب تكرارا عن التقدير للحكومة لتحملها هذا العبء المادي الضخم ولعدم إهمالها مسؤولياتها لا سيما فيما يتعلق بشعب تاميل وذلك رغم انتقادات بأن بعض هذه المساعدة تنساب إلى المتمردين[٢٣]. فليس من المهم ما إذا كانت تفعل ذلك عن شعور حقيقي بالواجب أو، كما قال البعض، بهدف عدم استعداد شعب تاميل بأكمله. وما يلفت النظر أكثر من ذلك، هو الترتيبات العملية القائمة بين الحكومة والقوات المتمردة والتي تعتبر بحكم الواقع كنوع من أنواع نقل السلطة الإدارية وسط النزاع المسلح.

٥٦ - وقد أعرب بعض المشردين عن شكاوى إزاء عدم كفاية القيمة الغذائية لوجبات الأطعمة الجافة؛ وكذلك أشارت منظمات غير حكومية عديدة الى أنه رغم عدم وجود أزمة أمن غذائي، فإن هذا النوع من التغذية قليل المحتوى من البروتينات والفيتامينات عندما لا يكمل بطرق أخرى. وقيل بأن أخطر المشاكل تصادف في جفنه حيث أدى حصار مضائق الفيلة والبحيرة إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع عموما رغم توفير الحكومة لأغذية تباع بأسعار محددة.

٢ - السكن

٥٧ - تتألف أغلبية المراكز السكنية من أكواخ تغطيها القش (قش جوز الهند يصنع منه أسقف مؤقتة)، وتُبنى بدرجات مختلفة من الصلابة. فتكون، في بعض الحالات، مثل المخيم المقام في كاهاتاغازديجيليا، كانت الجدران متينة والأرض من الاسمنت، ولو لم يكن السقف من القش لكانت هذه الأكواخ تشبه البيوت. وتبنى الأكواخ في حالات أخرى كما في مخيم نيلافيلي على الرمال مباشرة بجانب الشاطئ أو عليه. وتتألف أغلبية الأكواخ من غرفة واحدة يعيش فيها جميع أفراد العائلة. ولا توجد الكهرباء في أغلبية الحالات مما يعني أن الناس يستخدمون الأخشاب للطهي في الأكواخ ويستعملون مصابيح الكيروسين للإضاءة. وبذلك فان خطر اشتعال النيران في السقف واضح جلي؛ وقيل للممثل إن الحريق نشب في المخيم في آلانكودا فدمره كليا. وثمة شكوى تتكرر دائما من أن هذا النوع من السقف يرشح خلال موسم الأمطار أو أن المياه يمكن أن تغمر المخيم بأكمله.

٥٨ - ولقد كانت بعض المخيمات شديدة الازدحام والاكتظاظ، وخاصة عندما يتم إسكان الناس في مبان موجودة من قبل كانت تستخدم لأغراض مختلفة (مثل كلابنبورغ الذي كان يستخدم لتخزين معدات البريطانيين أثناء الحرب العالمية الثانية، وساراسواتي الذي كان مسرحا في كولومبو من قبل). وفي مثل هذه الحالة قام بتقسيم المكان إلى أقسام إما باستخدام ممتلكاتهم (علب الكرتون أو صناديق الأثياب وما إلى ذلك.) أو باستخدام قطع من النسيج. وقد اعتبر اكتظاظ مخيم كلابنبورغ والمخيمين الموجودين في كولومبو، الى جانب عدم توفر أي إمكانية لحياة خاصة سببا في خلق مشاكل نفسية اجتماعية خطيرة.

٥٩ - والأكواخ في قرى إعادة التوطين مشابهة للأكواخ المذكورة أعلاه وإن كانت أكثر ابتعادا بعضها عن بعض. وكثيرا ما قام الناس ببناء أكواخ من قش جوز الهند على أطلال منازلهم القديمة. ولقد قدمت الحكومة

والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية قش جوز الهند كمساعدة طوارئ لبناء السقوف، أو قامت بالمساعدة على بناء مراكز الرعاية والأكواخ.

٣ - المرافق الصحية

٦٠ - وصفت المرافق الصحية على أنها أكثر إشكالا. وكانت عدم ملاءمة هذه المرافق وقلة مياه الشرب بين أكثر الشكاوى تكرارا في أغلبية المخيمات. وقيل للمثل، على سبيل المثال، إن مياه الشرب لم تكن موفرة في أحد مخيمات العبور في نافالادي (في باتيكالوا) عندما وصلت إليه في شهر حزيران/يونيه المجموعة الأولى من الأشخاص المراد إعادة توطينهم. وعندما حقق الممثل في ذلك، قال له موظف التنسيق (العميد) إنه تم حفر بئر بعد مرور فترة بسيطة على قدومهم. وذكر الشخص نفسه أن المخيم، على أي حال، لم يعد يستعمل؛ وأكدت بعض المنظمات غير الحكومية ذلك. ولم يتوفر في أحد المراكز في كولومبو سوى مرحاض واحد لجميع النساء. ولم توجد أي مراحيض في نيلافيلي. وذكر أيضا ظهور بعض المشاكل الصحية مثل التهابات الجهاز التنفسي، ومرض الجرب، والالتهابات الفطرية، وحالات فقر الدم المتفاقم، وسوء التغذية المتفشية، ومشاكل الصحة العقلية الناجمة عن الصدمات النفسية.

٤ - الصحة

٦١ - كانت المرافق الصحية متوفرة عموما على ما يبدو. ولا عجب أن شبه جزيرة جفنه هي المنطقة التي لا تتوفر فيها الامدادات الطبية على الفور دائما. فالمواد مثل العقاقير، وكافة أنواع الوقود والزيوت غير الكيروسين، وما إلى ذلك موضوعة تحت مراقبة شديدة نظرا للحظر الاقتصادي الجزئي المفروض على المناطق الموجودة تحت سيطرة نمور التحرير لشعب تاميل إيلام. فالعقاقير تقدم للمستشفيات الحكومية باستثناء الأدوية القوية المسكنة للألم، ومواد التخدير، والمضادات الحيوية. وقد أعرب بعض الأشخاص عن قلق كبير إزاء اضطرارهم الى المرور بنقاط تفتيش الجيش للتمكن من الوصول الى المرافق الطبية الحكومية. وأبلغت بعض المنظمات غير الحكومية الممثل بأنها منعت لأسباب أمنية من الوصول الى بعض المناطق التي يوجد فيها أشخاص مشردون داخليا، مثل موتور (في مقاطعة ترينكومالي) أو كيلينوتشي.

٥ - التعليم

٦٢ - أُعجب الممثل بعدد المدارس وعدد الأطفال الذين يذهبون اليها في المناطق التي زارها وهو ما يؤكد تقاليد التعليم المتأصلة في البلد. ولكن الآباء شكوا، مع ذلك، من افتقارهم الى النقود لشراء الزي المدرسي والكتب، فلم تتجنب بعض الممارسات التمييزية على صعيد كل مدرسة رغم المنشور الدوري الذي أصدرته وزارة التعليم باعفاء الأطفال المشردين من ضرورة ارتداء الزي الرسمي. ولم يتضح تماما في تالافاي (بمقاطعة باتيكالوا) ما إذا كان المعلمون يداومون على المدارس للتدريس نظرا لعدم توفر وسائل النقل العامة.

٦ ـ العمالة

٦٣ ـ كانت أغلبية الشكاوى المعرب عنها تدور حول مسألة العمالة. فبينما استطاع بعض المشردين أن يجدوا عملا في حقول الأرز (لا سيما في امبارا) أو في مزارع البصل (في كالبيتيا)، كان معظمهم يشكون من عدم توفر فرص العمل عامة. وكان عدم توفر العمل يعني ليس فقط عدم التمكن من تكملة مقررات الغذاء الجاف فحسب، بل وايضا انقطاعا للأدوار الاجتماعية التقليدية ولا سيما دور الرجال. وقال المشردون في بعض الحالات إن السكان المحليين لا يرحبون بوجودهم في سوق العمل المحلية. وقال آخرون إنهم لم يمنحوا أي أراض لزراعتها رغم اعتقادهم بتوفر مثل هذه الأراضي في الجوار القريب أو في مناطق أخرى يسعدهم أن يقيموا فيها. وكانت مسألة عدم توفر الأرض مسألة متكررة في المناقشات التي أجراها الممثل مع العديد من المشردين في كافة المناطق التي زارها حيث أعرب بعض المشردين عن رغبتهم في الاستيطان في المناطق التي انتقلوا اليها.

٦٤ ـ وبالاضافة الى أعمال الفلاحة، يتطلع المشردون أيضا إلى البدء في مشاريع تقوم على الجهد الذاتي، فطالما اعربوا عن أملهم في أن تتخذ الدولة أو أي منظمة من المنظمات غير الحكومية الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك. ويشكل عدم وجود الدخل مسألة خطيرة بالنسبة للعديد من الأسر التي تعتمد على أحد الوالدين (المرأة في أغلب الأحوال): فالنساء اللواتي توفى أزواجهن أو اختفوا، يواجهن صعوبات هائلة في تربية أطفالهن والعمل على كسب قوت اسرتهن في نفس الوقت. وقد ذكرت نساء عديدات من بينهن أنهن لا يستطعن الزواج من جديد إذا لم يتأكدن من وفاة أزواجهن. واعترف موظفون حكوميون بأن مشاكل النساء والأطفال (ولا سيما الأرامل والأيتام) مشاكل رهيبة، ولكنهم أعربوا عن أملهم في أن تساعد المنظمات غير الحكومية على ايجاد حل لها. وأثيرت مسألة أخرى هي مسألة الاجراءات الادارية المعقدة التي يصعب مراعاتها على النساء اللواتي لم ينلن إلا قسطا بسيطا من التعليم أو اللواتي ليس لهن خبرة في التعامل مع الموظفين الحكوميين. ولم تكن السياسات الحكومية، إن وجدت، فيما يتعلق بهذه المجموعات المستهدفة تُنفذ على ما يبدو بطريقة فعالة على المستوى المحلي.

٧ ـ إدارة المساعدة الغوثية

٦٥ ـ يبدو أن النهج الأساسي للحكومة هو تنفيذ الجانب الأكبر من عملياتها الغوثية باستخدام هياكلها الادارية العادية. فالسلطات المدنية مسؤولة عن توفير المعونة الغوثية الحكومية وعن تنسيق جهود الاغاثة الشاملة. فشراء مقررات الأغذية، مثلا، يمول على مستوى الحكومة المركزية؛ ثم تنقل هذه الأغذية عن طريق شبكة معقدة من مؤسسات النقل الخاصة وبمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتوزع، بعد ذلك، على الصعيد المحلي غالبا عن طريق الهيكل الأساسي للتعاونيات الحكومية تحت اشراف وكيل الحكومة (على صعيد المقاطعة)، ووكلاء حكوميين اضافيين (على صعيد القسم) وغيرهم من الأشخاص الذين يعينهم هؤلاء. والحكومة مسؤولة كذلك عن توفير الخدمات الأساسية في المناطق المتضررة. وثمة تفاوت بين امدادات الاغاثة وغيرها من المساعدة المقدمة بين منطقتي الشمال والشرق. ويبدو أن المشكلة الرئيسية المواجهة في الشمال في ميدان الاغاثة تكمن في نقل امدادات الاغاثة من المناطق الجنوبية الى المراكز الرئيسية في الشمال وليس في توزيعها محليا. ويختلف ذلك عن الحالة في الشرق حيث لا يكون

الوصول الى المراكز الرئيسية صعبا بقدر صعوبة التوزيع المحلي. وللمساعدة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية فائدتها في الحالتين.

٦٦ - وللسلطة العسكرية وللجيش رأي ذو شأن في تعيين كيفية توفير السلع. وتقوم قيادة العمليات في وزارة الدفاع بوضع السياسات على الصعيد الوطني لتعيين أنواع الاغاثة التي يمكن تقديمها، والى أين يمكن نقلها، كما تقوم بوضع الاجراءات بشأن الترخيص بنقل المعونة الغوثية. ويبدو، في الممارسة، أن للقادة المحليين سلطة تقديرية واسعة بحكم الواقع على نوع الاغاثة التي يمكن تقديمها فعلا.

٨ - ملاحظات ختامية

٦٧ - وهناك اجمالا تقدير ايجابي عام بشأن استجابة الحكومة لمشكلة الأشخاص المشردين داخليا . فقد اضطلعت الحكومة بالمسؤولية الكاملة عن سكانها المشردين أو العائدين وهي تعمل بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمنظمات الدولية. ويرى أن مساعدة الاغاثة تصل الى أغلبية المجموعات بصفة مرضية. وحالة سري لانكا حالة غير معتادة إذ توفر الحكومة المركزية المعونة الغوثية لأشخاص يقعون تحت سيطرة مجموعة المعارضة الرئيسية. وفي عالم مفعم بأمثلة تستخدم فيها الحكومات والمجموعات المتمردة الغذاء كسلاح ضد السكان المدنيين، وتعتبر حالة سري لانكا حالة جديرة بأن تولى اهتماما أوثق إن لم يكن دعاية أكبر كسابقة هامة.

٦٨ - ومع ذلك فإن الدعم الذي تقدمه الحكومة للمشردين دعم محدود له نواقص عدة بسبب نقص الموارد الملائمة، الذي يزيده تعقيدا وجود سياسة غير معلنة بعدم تشجيع الاستيطان في المخيمات. ويشكل عدم توفر السيولة في الخزانة عائقاً هاما تترتب عليه آثار فورية على السكان المشردين. وهناك، من جهة أخرى، ادعاءات عرضية بانتشار الفساد، وعلى وجه الخصوص ضياع المساعدة المكرسة للمشردين وللمتضررين في الطريق، وبضياع الموارد.

جيم - حالة الأمن العامة

١ - الظروف في الموقع

٦٩ - تختلف الظروف الأمنية في سري لانكا اختلافا كبيرا بين منطقة وأخرى. فيبدو في بعض أماكن قليلة أن الناس عادوا الى حياتهم الطبيعية والسلمية. فنادرا ما يفكر الانسان في كولومبو العاصمة، أن الحرب دائرة في المنطقة الشمالية. ولكن، يبدو، رغم ذلك، أن العنف وما يتبعه من الأعمال الوحشية (مثل عمليات الاعدام بلا محاكمة والاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء والاغتصاب والازعاج وإساءة معاملة السجناء والمدنيين، الخ... التي سجلتها في الماضي مجموعات داخل سري لانكا وخارجها) أصبحت مدموغة في ذاكرة الأشخاص الذين تعرضوا لها. ويؤثر ذلك تأثيرا عميقا في الطريقة التي ينظر بها هؤلاء الى مستقبلهم.

٧٠ - وثمة نقطة أخرى يجب تذكرها، ألا وهي أن النزاع سريع التقلب بما يجعل الظروف الأمنية عرضة للتغير بسرعة. إذ يجري، على سبيل المثال، إعادة الهدوء تدريجيا الى مناطق كثيرة في الشرق أو يتم "تحريرها" حسب العبارات التي تستعملها الحكومة. وفي المراكز الحضرية، (مدينة ترينكومالي مثلا) بلغت الحياة زخمها. وفي انورادابورا يستطيع الناس، على ما يبدو السير في الشوارع بعد حلول الظلام دون أن ينتابهم الخوف. ومع ذلك رئي من الضروري في الشرق أن يرافق الممثل حرس مدجج بالأسلحة، بينما لم تستوجب الحال ذلك في بوتالام أو في كولومبو. وقال أحد كبار قواد الجيش في الشرق أن الجيش كافح خطوة خطوة ليشق طريقه الى مقاطعة باتيكالوا، وأن المتمردين أصبحوا الآن محصورين في أدغال المناطق الداخلية. وقال وكيل الحكومة في ترينكومالي إنه لم يتم حتى الآن "اجلاء" ثلاث مناطق في مقاطعته. ولم يتمكن الأشخاص الذين توطنوا في آلنكاني (في ترنكومالي) من فلاحة أراضيهم الموجودة على بعد بضعة أميال لأن المنطقة لم تكن قد "حررت" حتى ذاك الحين.

٧١ - تلك هي نتائج الحرب غير المكثفة، الأشبه بحرب العصابات التي يشنها نمور التحرير لشعب تاميل إيلام لا سيما على المناطق الريفية. ويزعم بأن الجزء الأكبر من الريف يقع تحت رحمتهم بعد حلول الظلام حيث قتل الجنود في القواعد الأمامية لا يعد أمرا غير عادي. وقد أبلغ مسؤولون في الجيش، كما أبلغت منظمات غير حكومية الممثل بأن نمور التحرير لشعب تاميل إيلام ما زالوا يجندون أشخاصا من السكان المحليين وإن كانت الآراء قد تختلف حول نطاق هذا التجنيد ومدى طوعيته. ولكن لم يظهر أي اختلاف حول تسللات نمور التحرير لشعب تاميل إيلام. وقد يطلب أيضا الى السكان المحليين أن يقدموا أنواعا أخرى من المساعدة الى المتمردين ويهددون بالانتقام إن لم يمتثلوا لتلك الطلبات. وتشعر مجموعة المسلمين بأنها مهددة على وجه الخصوص في مثل تلك الحالات. وقد يعرض الامتثال الى طلبات نمور التحرير لشعب تاميل إيلام الناس الى خطر أن تعتبرهم قوات الأمن من مناصري نمور التحرير فتتخذ اجراءات ضدهم تبعا لذلك.

٧٢ - وما زال نمور التحرير لشعب تاميل إيلام يسيطرون على جزء كبير من الشمال. ويبدو أن هذه الحركة ما زالت قوية كما كانت عليه، رغم الأمل الذي يغذيه الجيش في كسب الحرب بسرعة أو على الأقل كبح التمرد في مناطق تحصر بصورة متزايدة. وقد تعرضت قاعدة عسكرية هامة في الشمال لهجوم كبير شنه نمور التحرير لشعب تاميل إيلام على غير توقع وبنجاح أثناء زيارة الممثل مما حرمه من فرصة السفر الى كلينوتشي على النحو المخطط له في الأصل.

٧٣ - وهناك وجود مكثف لقوات الجيش أو الشرطة حول العديد من المخيمات وقرى إعادة التوطين، لا سيما في مناطق الحدود أو المناطق المتنازع عليها. فهذه هي الحال في تنتيريمالي في أنورادابورا حيث قيل للممثل إن الناس يذهبون في النهار لفلاحة أراضيهم شمال المركز، ويعودون في الليل الى المركز الموجود على مقربة من مزار بوذي ومخيم للجيش لأنهم يشعرون فيه بدرجة أكبر من الأمن. وتعتبر تنتيريمالي "منطقة حدودية" سنهالية حيث تقع جبهة الحرب على بعد بضعة أميال الى الشمال. أما توطين الناس قرب مخيمات الجيش أو جوارها فهو، كما تقول السلطات، ممارسة ترمي الى حمايتهم. وتفيد بعض الادعاءات بأن الجيش يستخدم مثل هذه القرى لتكون "دروعا بشرية" حيث يحيط المدنيون في بعض الحالات مخيمات الجيش وليس العكس بالعكس.

٧٤ - كذلك توجد في بعض المخيمات وقرى إعادة التوطين وحدات شبه عسكرية مثل حرس الديار المسلمين أو غيرهم من القوات المتطوعة ومجموعات التاميل شبه العسكرية المناهضة لنمور التحرير لشعب تاميل إيلام (منظمة التحرير الشعبية لشعب تاميل إيلام، أو منظمة تحرير تاميل إيلام أو الحزب الديمقراطي الشعبي لشعب ايلام). وقد اتهم هؤلاء في الماضي بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان.

٧٥ - وفي الآونة الأخيرة بذلت هاتان المجموعتان حيثما وجدتا، وكذلك القوات المسلحة جهدا "لكسب قلوب وعقول" الناس: فكررت الحكومة، والمسؤولون العسكريون أنه يجري بذل الجهود للحيلولة دون اساءة استعمال الجنود ورجال الشرطة لسلطتهم ولتوعية الجيش بقوانين الحرب. ولقد اعترفوا هؤلاء بأن توسع الجيش السريع في غضون السنوات القليلة الماضية أدى الى وجود نقص في تعليم أفراده. وقال أحد الوزراء انه يجري، حيثما أمكن، نقل المسؤوليات الأمنية من الجيش الى الشرطة (التي يعمل فيها أناس من السكان المحليين). ولم يسمع الممثل عندما تكلم مع المشردين أي ادعاءات هامة بخلاف ذلك رغم ما قيل من أن العلاقات مع الجيش أو الشرطة تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستعداد الشخصي لقادتهما المحليين. وقد أعرب الناس عن تقديرهم في سوريكالموناي، على سبيل المثال، لأن مساعد قائد القوات الخاصة (شعبة الشرطة المشرفة خاصة على امبارا) اطيب نفسا من سلفه.

٧٦ - ويعتبر اولئك الذين لا يرتاحون لاجراءات الأمن المشددة المتخذة حول المخيمات من المشتبهين المحتملين كما يمكن توقعه. وثمة شكوى جدية أعرب عنها العديد من المشردين، ألا وهي اضطرارهم الى المرور من نقاط تفتيش عديدة في الطريق حيث يخضعون للاستجواب والتفتيش الدقيق. فإن كانوا يركبون دراجة اضطروا الى النزول منها والسير على أقدامهم لعبور هذه النقاط؛ وإن كانوا يستقلون عربة أو حافلة اضطروا الى النزول منها. ولم يوجد دائما ضباط جيش من النساء لتفتيش الركاب من النساء (وإن كان يتم تصحيح هذا الوضع أكثر فأكثر). وبينما تؤثر هذه الاجراءات، بوضوح، في الحياة اليومية لكل شخص، فهي قد تشكل أحيانا خطرا كبيرا يهدد البعض. هذه هي حالة الأشخاص المشمولين في فئة المشتبه بهم، شباب التاميل مثلا. وقد يكون البعض الآخر قد فقد بطاقة هويته (وهو أمر ليس غير اعتيادي بين الذين رُحّلوا على عجلة) فيضطر في مثل هذه الحالة الى تفسير وجوده بصورة أخرى. وقد أجاب مسؤولون في الجيش بأنه يجب على الناس أن يصبحوا "واعين بالأمن" على حد قول أحد العمداء ذلك لأن الأسباب الأمنية للابقاء على نقاط التفتيش أسباب قسرية. فعلى السكان المحليين أن يتعلموا كيف يواصلون حياتهم اليومية الاعتيادية بينما يستمر الجيش في عملياته.

٧٧ - وتحدث الناس في بعض الأماكن، مثل تالافاي وايرافور عن عمليات محاصرة وضرب واعتقال. وتذكرت نساء في سوريكالموناي "زيارات" يقوم بها "رجال يرتدون زيا رسميا" يمكن أن يأتوا "لأخذهن". وتكلمت أخريات بوضوح أكبر عن حوادث اغتصاب. وقال الرجال انهم سيقوا أحيانا للعمل في مخيم القوات الخاصة، وأن بعضهم اضطروا الى الذهاب الى الشرطة بصورة منتظمة لاثبات وجوده، وأنه لم يسمح لهم بالمكوث خارج القرية بعد الساعة السادسة مساء وانهم لم يتمكنوا دائما من توفير الحماية للنساء.

٧٨ - والانطباع العام هو أن الأوضاع لا شك تحسنت في غضون الأشهر القليلة الماضية وأن الحالات المذكورة أعلاه أصبحت أقل تكررا. ولكن ما زالت العلاقات القائمة بين قوات الأمن والسكان المحليين وفيما

بين المجموعات نفسها متوترة للغاية لتأجج المشاعر العدائية والذكريات المريرة المخلفة عن النزاع والعنف على مدى عشر سنوات.

٢ ـ المعايير القانونية الدولية ذات الصلة

٧٩ ـ إن سري لانكا طرف في اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وهي ملزمة بالتالي بأحكام هذه الاتفاقية. وتنص المادة ٣ من الاتفاقية[٢٤] (المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والسارية على حالات النزاع الداخلي المسلح) على الحد الأدنى من المعايير لحماية المدنيين.

٨٠ ـ ولكن سري لانكا لم توقع على البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ الخاص بضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية. ويشرح البروتوكول ويكمل المادة ٣ من اتفاقية جنيف الرابعة. ولقد أوصى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في تقريره الثاني عن الزيارة الثانية التي قام بها الى سري لانكا (E/CN.4/1993/25/Add.1، الفقرة ١٤٦(د)) بأن تنظر حكومتها في الانضمام الى البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف. وعزا بعض كبار الموظفين تردد الحكومة الى خوفها من أن ذلك سيعني "اعترافها" بقوة المتمردين رغم الضمانات المنصوص عليها في المادة ٣ من البروتوكول الاضافي بعكس ذلك.

٨١ ـ لقد وقّعت سري لانكا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (معترفة بأهلية اللجنة المعنية بحقوق الانسان بموجب المادة ٤١ من العهد)، كما وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكذلك فإن سري لانكا طرف في الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حظر جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية الأقل أهمية بالنسبة لحماية الأشخاص المشردين داخليا.

٨٢ ـ ولكن سري لانكا ليست عضوا في البروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة، والاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، والاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين.

٨٣ ـ ولم توقع سري لانكا، رغم كونها عضوا في منظمة العمل الدولية، على الاتفاقيتين رقم ١٠٧ (لعام ١٩٥٧) ورقم ١٦٩ (لعام ١٩٨٩)، اللتين تتصل بعض أحكامهما بنقل السكان الأصليين والقبائل.

دال ـ مسألة إعادة التوطين

٨٤ ـ يتطرق بحث القضايا الخاصة بإعادة التوطين الى دور السلطات المختصة، والمواقف المحلية تجاه اعادة التوطين، والمشاكل التي تواجهها السلطات في تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الحكومة مؤخرا فيما يتعلق بإعادة التوطين.

١ ـ دور السلطات

٨٥ ـ خلال السنة الماضية، بدأت الحكومة في تنفيذ مشروع طموح لإعادة التوطين وإعادة التأهيل، يتمثل بصفة أساسية في "إعادة" المشردين الى أماكن إقامتهم الأصلية، عندما تصبح هذه الأماكن "محررة". وكما شرحت السلطات المركزية وسلطات الحكومة المحلية، يقوم الجيش "بتحرير" المنطقة ثم يعلنها آمنة، مما يعطي الضوء الأخضر للسلطات المدنية للبدء في تنفيذ مشاريعها لإعادة التوطين. وفي بعض الحالات يجري نقل الأسر من مخيمها الى مخيم "انتقالي" حيث يبقون هناك في الظروف العادية بضعة أيام الى حين اتمام ترتيبات نقلهم الى منطقة اقامتهم الأصلية. وعندما "تستوطن" أسرة من جديد في منطقتها الأصلية، توفر لها الحكومة، ضمن أمور أخرى، "مخصصا لإعادة التوطين" قدره ٠٠٠ ٢ روبية ومبلغ ٠٠٠ ١٥ روبية لبناء مسكن. وتوفر الحكومة أيضا حصصا من الغذاء الجاف لمدة ثلاثة شهور للذين يختارون العودة الى مجتمعاتهم المحلية، وتمتد الى ستة شهور في حالات استثنائية. والجبهة المركزية المسؤولة، في إطار الادارة المدنية، فيما يتعلق بتنفيذ برنامج اعادة التوطين واعادة التأهيل هي وزارة التعمير والتأهيل والرعاية الاجتماعية.

٨٦ ـ ويلعب الجيش دورا كبيرا فيما يتعلق باعادة التوطين. فإلى جانب "تحرير" المنطقة، عليه أن يضمن الأمن بعد ذلك. وقد لاحظ الممثل أن حجم تدخل الجيش يتوقف على حالة الأمن في منطقة معينة. وفي بعض الحالات يبدو أن الجيش هو القوة الدافعة في تنفيذ سياسات الحكومة لإعادة التوطين.

٢ ـ المواقف تجاه اعادة التوطين

٨٧ ـ أكدت الحكومة والمسؤولون العسكريون تكرارا للممثل، كلما سألهم في ذلك، أن عملية إعادة التوطين تتم دائما على نحو طوعي وأن لا أحد أُجبر على العودة الى المنطقة التي كان يقيم فيها. وقال المسؤولون أيضا إن المشردين من فافونيه، الذين جرى ايوائهم في المناطق التي تسيطر عليها مجموعة "نمور تحرير شعب تاميل إيلام" أعربوا عن رغبتهم في العودة الى قراهم ولكن المجموعة رفضت السماح لهم بذلك.

٨٨ ـ ويعرب بعض المشردين، عند سؤالهم، عن تحفظ واضح في العودة الى مناطقهم. وفي كلابنبورغ قال البعض إنه ليس من المأمون العودة من جديد؛ وإنهم يعيشون في المخيمات بالقرب من بعضهم البعض وبالتالي يشعرون انهم أكثر أمنا. وقالوا أيضا إن حقولهم يحتلها الآن المسلمون وبالتالي "لم يعد لديهم شيء هناك". وفي ايرافور قالت إحدى النساء إنها لا يمكنها أن ترى من جديد البيت الذي ذبح فيه زوجها. وفي موراويوا قالت إمرأة كانت تعيش في كوشوفيلي (قريتها الأصلية في شمال ترينكومالي) إن اطلاق النار مستمر هناك وأن كثيرين ممن عادوا يشعرون انهم غير آمنين. وفي نيلافيلي ذكر أشخاص أن الشباب من

الرجال لن يكونوا آمنين اذا عادوا الى قراهم. ويقول المسلمون المشردون إنهم يريدون أن تقام قرى للتاميل بينهم وبين مجموعة نمور تحرير تاميل ايلام قبل ان يقرروا العودة من جديد. وفي مخيم للتاميل في أمبارا تقول النساء إنه لن يكون من المأمون على الاطلاق العودة الى قراهن بدون ابنائهن وأزواجهن. وقلن أيضا إنهن لن يفكرن في العودة اذا لم يطرأ تحسن كبير على حالة الأمن. وفي ساراسواتي (كولومبو) ذكر الناس أن أقاربهم الذين عادوا الى باتيكالوا يتعرضون لمضايقات في مناطق التفتيش وانهم لن يفكروا في العودة الى باتيكالوا الا اذا تحسنت الظروف.

٨٩ - وفي مخيم انتقالي للمسلمين في ايرافور، أحضرت فيه قوة العمل الخاصة الأشخاص المقرر اعادة توطينهم، قبل إعادة التوطين بشهر ونصف، رفض هؤلاء العودة الى قراهم في اوروغاموم لان حركة نمور تحرير شعب تاميل ايلام دمرت بيوتهم وحرقت أراضيهم ولا يزالون في المخيم. كما قالوا انهم لا يشعرون بصفة خاصة بانهم آمنين في المخيم الانتقالي - إذ يشعرون بأن أي شيء يمكن أن يحدث بينهم وبين جماعات التاميل في المناطق القريبة. وكانت الظروف في أحد المخيمات الانتقالية في باتيكالوا، الذي نقل اليه في بداية حزيران/يونيه ١٩٩٣ التاميل الذين كانوا يسكنون في مراكز الرعاية في كولومبو، موضع انتقاد شديد من قبل المنظمات غير الحكومية. ولم يكن هذا المخيم مستخدما خلال زيارة الممثل.

٩٠ - وفي الانكاني قال بعض الذين تم اعادة توطينهم بالفعل إن الظروف في كلابنبورغ بغيضة الى حد أنهم يفضلون العودة الى قراهم بالرغم من أنهم لا يزالوا يقيمون في أكواخ "كادجان" (القش) ولا يستطيعون الذهاب الى زراعة حقولهم لأسباب أمنية. وفي سوريكالموناي يقول الناس إن قوات المهام الخاصة قد اعادتهم اليها منذ سنة؛ وانهم في ذلك الوقت لم يكونوا سعداء حقا بالعودة، ولكنهم "شعروا بأن عليهم أن يعودوا من جديد". ففي مخيمات عديدة ذكر الناس أن السلطات ابلغتهم بأنه سيجري وقف توزيع الحصص الغذائية بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، لأنه بامكانهم الآن أن يعودوا الى مناطقهم الأصلية. وقام القادة العسكريون أيضا بزيارة المخيمات وحاولوا اقناع المشردين بأن مناطقهم الأصلية هي الآن آمنة. وذكر بعض الأشخاص أن ظهور القادة لم يكن شيئا مطمئنا بصفة خاصة؛ وقال آخرون انهم لا يمكنهم الثقة في ضباط الجيش الذين هاجموهم في الماضي وقتلوا ذويهم.

٩١ - وهناك شكوى مستمرة لأن السلطات لا تقدم المساعدة المالية التي وعدت بها. وفي حين يجري توفير حصص الغذاء الجاف لمن أعيد توطينهم، كثيرا ما لا توفر مخصصات الاستيطان والأموال لإعادة بناء البيوت ولا المنح للمشاريع الانتاجية. وفي ترينكومالي على سبيل المثال، ورد في التقرير الخاص عن الحالة في هذه المنطقة أن من بين ٠٦٢ ٣٢ أسرة يحق لها الحصول على مخصص الاستيطان، ٦٢٧ ٢١ أسرة لم تستلم بعد هذا المبلغ. وفضلا عن ذلك، فإن الـ٠٠٠ ١٥ روبية التي منحت كمساعدة للاسكان لأفقر الأسر اعتبرت أقل بكثير من التكلفة الحقيقية لإعادة بناء بيت (تقدر إجمالا بحوالي ٠٠٠ ٣٠ روبية).

٩٢ - وذكرت المنظمات غير الحكومية أن عمليات إعادة التوطين لم تكن دائما خيارية وانها تمت أحيانا في ظل ظروف قاسية؛ وذكرت أنها تجري بالرغم من أنه ليس نهاية مرئية لهذا النزاع وأن الإكراه ربما يكون بطرق ماكرة. وأعربت عن قلقها لأنه لا يجري دائما الالتزام بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن الحكومة نفسها.

٩٣ - ومن الناحية الأخرى، أعرب كثير من المشردين عن استعدادهم للعودة الى مناطقهم الأصلية اذا تلقوا بعض المساعدة المالية. ومن بين الذين أعيد توطينهم بالفعل، قال كثيرون إن الظروف في قراهم هي أفضل من الظروف في المخيم وبالرغم من أنهم كانوا في البداية غير راغبين في العودة فإنهم الآن أسعد حالا من ذي قبل. وكذلك، اتفق عدد من المنظمات غير الحكومية على مساعدة من يعودون الى ديارهم بصفة طوعية فقط، وتقوم هذه المنظمات حاليا بتوفير مساعدات إعادة التأهيل لمن أعيد توطينهم. ولا شك، أن وجود هذه المنظمات كان له تأثير ملطف، وانها لعبت دورا للمتابعة سواء على مستوى السلطات أو السكان المحليين، وهو ما تعترف به الحكومة. وبينما تعترف المنظمات غير الحكومية بأن الحكومة تعتبر الوفاء بالاحتياجات الأساسية أولويتها الأولى، أعرب كثير من هذه المنظمات عن قلقه لعدم وجود خطط واقعية وتفصيلية طويلة الأجل.

٣ - مشاكل التنفيذ

٩٤ - لا شك أن الحكومة تواجه بعض المشاكل الجادة في هذه العملية برمتها. ويدرك كثير من المسؤولين أن تقديم المساعدة على إعادة الاستيطان واعادة التأهيل في الوقت الحالي معناها توفير نفقات فيما يتعلق بحصص الغذاء في المستقبل. ويرون أيضا أن الناس لا يمكنهم البقاء الى الأبد في المخيمات. وعندما يعرب غالبية المقيمين في مخيم عن رغبتهم في العودة الى قراهم بينما يرفض الأقلية فإن المسؤولين يشعرون بأنه لا يوجد سبب وجيه للابقاء على المخيم وللاستمرار في توفير المساعدة الغذائية. وقد أعرب المسؤولون أيضا عن ارتيابهم في أن بعض من تأويهم مراكز الرعاية تتولد لديهم أعراض الاعتماد على الغير أو يرون ذلك مربحا، لا سيما اذا كانوا يعيشون في كولومبو، حيث يحصلون على الحصص الغذائية بينما يعملون في نفس الوقت خارج المخيم. بل إن أحد كبار المسؤولين في الجيش أعرب عن اعتقاده بأن بعض المنظمات غير الحكومية للاغاثة "تعيش على" المشردين وتفضل بقاء المخيمات بصفة دائمة. ومن الناحية الأخرى، ترى المنظمات غير الحكومية أن الظروف في المخيمات سيئة بدرجة لا تسمح بنمو أعراض الاعتماد على الغير.

٩٥ - وذكر بعض المسؤولين أنه كثيرا ما يكون من الصعب معرفة المنطقة التي ينتمي إليها كل فرد وأن التوترات بين الجماعات تعقد مهمة تخصيص الأراضي. كذلك لا ينكر أحد ان الأمور تنطوي على قدر من الدعاية: فعلى سبيل المثال، في مركز الإغاثة المفتوح في مادهو، حيث كانت مفوضية الأمم المتحدة توزع الغذاء، نظم المشردون مظاهرات، بتحريض من قوات نمور تحرير شعب تاميل ايلام، لأن الحكومة أوقفت توزيع الحصص الغذائية على من ينتمون إلى المناطق التي تم "تحريرها" في فافونيا. ولم تشجع هذه القوات من يفكرون في العودة، إن لم تكن قد حظرت عليهم بالفعل القيام بذلك. ومن ناحية أخرى، ربما كانت الحكومة تركز أكثر مما ينبغي على إقناع المجموعات الأولى التي يعاد توطينها بأن الخطوة الأولى هي دائما الأصعب وأن الخطوات التي تليها تتم بسهولة طبيعية.

٩٦ - وأخطر مشكلة في نظر السلطات هي عدم توفر الاعتمادات المالية، مما لا يتيح للحكومة الوفاء بوعودها لمن أعيد توطينهم ويهدد بتشويه الجهود التي بذلتها حتى الآن. ان عدم توفر الاعتمادات المالية هو السبب في عدم إمكانية وضع وتنفيذ المشاريع المتخصصة والمشاريع الموجهة نحو المجموعات

المستهدفة. ويقول مسؤولو الحكومة والمسؤولون العسكريون إنه بدون إنشاء البنى الأساسية، لا سيما المدارس والمرافق الطبية، وفرص العمل، لا يمكن أن يتوقع من الناس العودة إلى ديارهم.

٩٧ - وفيما يتعلق بمسألة تأكيد الطبيعة الطوعية للعودة، لم تكن ردود المسؤولين وافية: إذ يقولون ان الناس هم أنفسهم يعربون عن رغبتهم في إعادة توطينهم، أو إن السلطات سعت إلى إقناعهم من خلال توفير المعلومات اللازمة لهم. وفيما يتعلق بالسؤال عن مدى الأمن اللازم في المنطقة لكي تعلن كمنطقة "محررة" أو عن المدة التي ينبغي أن تعتبر المنطقة طوالها "محررة" قبل أن تبدأ عمليات إعادة التوطين، قال بعض المسؤولين إن احتمالات العنف لا يمكن أن تستبعد تماما في أي منطقة.

٩٨ - وفضلا عن ذلك، يبدو أن هناك نماذج إقليمية لمسألة إعادة التوطين بأكملها. فالحكومة حاليا تعزز على نحو نشط إعادة توطين المشردين في الشرق وفي فافونيا (في الشمال). وقد أعلنت أنها تطمح في أن تستكمل عملية إعادة التوطين هذه قبل نهاية عام ١٩٩٣ حتى يمكنها عقد انتخابات محلية للمجالس الإقليمية في بداية عام ١٩٩٤. ومن المخطط أيضا إجراء استفتاء في الشرق، نص عليه في اتفاق اندو - لانكا لعام ١٩٨٧، بشأن مسألة "الإندماج" بين الشرق والشمال. وأعربت منظمات غير حكومية ومصادر أخرى بطريقة غير رسمية عن شكوك جدية في جدوى الانتخابات والاستفتاء (ونزاهتهما إذا تم إجراؤهما في ذلك الوقت). وأعربوا أيضا عن قلقهم فيما يتعلق بصدق الجهود التي يروج لها "لتطبيع" المنطقة. ويقول المسؤولون في وزارة التعمير واعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية وفي الجيش إن مهمتهم هي تنفيذ سياسة الحكومة على نحو سريع وفعال بقدر الإمكان.

٩٩ - وعلى ضوء المشكلة المعقدة المتعلقة باعادة توطين الفلاحين السنهال الذين لم تكن لهم أراض في الماضي، أصبحت مسألة إعادة توطين السكان المحليين في الشرق لأغراض التصويت في الانتخابات مسألة تتسم بصبغة سياسية بدرجة كبيرة. وتقول التقارير إن التاميل لا يجري إعادة توطينهم بنفس السرعة التي يعاد بها توطين المسلمين وأنهم لم يحصلوا على مساعدة مساوية من الحكومة. وأعرب بعض الأفراد عن خشيتهم من أن تقوم منظمة نمور تحرير شعب تاميل إيلام بأي شيء ممكن من أجل تخريب الاستفتاء (مع عدم استبعاد العنف بالطبع). إن "عملية إعادة التوطين هذه في تاريخ معين" تجعل امكانات المحافظة على السلم لمن أعيد توطينهم بالفعل غير مضمونة.

٤ - مبادئ توجيهية فيما يتعلق بإعادة التوطين

١٠٠ - اعتمدت وزارة إعادة التعمير وإعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية منذ عدة شهور مجموعة من المبادئ التوجيهية لإعادة توطين المشردين. وتؤكد هذه المبادئ أن

> "... عملية إعادة التوطين لا ينبغي أن تفهم على أنها نقل للسكان المشردين إلى مناطق إقامتهم الأصلية فحسب. إنها عملية لنقل السكان المشردين إلى مناطق إقامتهم الأصلية مع خلق بيئة مواتية للحياة بدون خوف وتوفير البنية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة كيما يبدأ من جديد من أعيد توطينهم حياتهم العادية بثقة".

١٠١ - ثم تحدد المبادئ الخطوات التي يلزم اتخاذها قبل وأثناء عملية إعادة التوطين. وأولى هذه الخطوات هي أنه "ينبغي أن تعلن السلطات المدنية وسلطات الأمن المنطقة المخصصة لإعادة التوطين كمنطقة آمنة ليعيش فيها الناس ويباشروا أنشطتهم الاقتصادية العادية". والخطوة الثانية هي أنه "ينبغي أن يكون من سيعاد توطينهم مقتنعين بأن المنطقة آمنة لإعادة التوطين ولبدء حياتهم العادية من جديد. فإذا لم يكن هؤلاء يشعرون بالأمان، فقد لا يرغبون في أن يعاد توطينهم، وفي استثمار الوقت والمال في إعادة البناء وبدء حياتهم الاقتصادية والاجتماعية من جديد".

١٠٢ - وتتوخى المبادئ التوجيهية تعاونا كاملا لإحاطة السكان علما بإمكانيات إعادة توطينهم ولتعيين لجان مكونة من السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ورجال الدين ورؤساء القرى والقرى المجاورة لزيارة منطقة إعادة التوطين ولابلاغ من سيجري إعادة توطينهم بالنتائج.

١٠٣ - وتضع المبادئ التوجيهية بعض المعايير المحمودة فيما يتعلق بإجراءات إعادة التوطين. وبالرغم من أنها لا تنص صراحة على الضرورة المطلقة لضمان الطبيعة الطوعية لإعادة التوطين، ولا هي تتوخى ضمانات إجرائية من أجل ذلك، فإنها تشمل بالفعل المبادئ الأساسية المنبثقة من المعايير الدولية لحقوق الإنسان: على سبيل المثال، حرية التنقل، وحق الشخص في الأمن، والحق في الغذاء، والحق في العمل والسكن الملائم.

هاء - المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية

١٠٤ - بوجه عام، هناك نشاط كبير فيما يتعلق بسري لانكا على المستوى الدولي؛ ومع ذلك فإن هذا النشاط ظل محدودا وموجها في معظمه نحو المساعدة الإنسانية والإنمائية، على الأقل فيما يتعلق بالمشردين داخليا. كذلك وفرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية السكن والمساعدات ذات الصلة للأشخاص المشردين. وكثير من المساعدات التي يقدمها المانحون يجري توجيهه إلى المشردين من خلال المنظمات غير الحكومية، وهي تضم منظمات راسخة. ومن بين الجهات الدولية الفاعلة التي تشترك في الأنشطة ذات الصلة بالمشردين داخليا، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية وهيئات مانحة. وفي هذا القسم يجري استعراض دور هذه الجهات، ثم إبراز أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتشرد الداخلي من خلال إيجاد حل للنزاعات.

١ - دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٠٥ - تشترك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وداخل هذا النطاق تعالج أيضا المشاكل الخاصة بالمشردين داخليا. وتقيم المفوضية حوارا مفتوحا مع كل من الحكومة ومنظمة نمور تحرير شعب تاميل إيلام وتلعب أبرز دور ميداني للأمم المتحدة في كل منطقتي الشمال والشرق. وأقامت المنظمة مركزين من المراكز المسماة بالمراكز المفتوحة للإغاثة وعددا من المراكز الفرعية، ويرتبط تاريخ هذه المراكز بتنقلات التاميل ما بين سري لانكا والهند. ففي الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ هرب كثير من التاميل من الظروف في الشمال والشرق التي كانت تتسم بعدم الأمن وبحثوا عن الملجأ في الهند.

وفي أعقاب الاتفاق الهندي ـ اللانكي في تموز/يوليه ١٩٨٧، شُجع كثيرون منهم على العودة إلى ديارهم؛ ووقعت المفوضية وحكومة سري لانكا مذكرة تفاهم في آب/أغسطس ١٩٨٧ تتعلق بمتابعة المفوضية لمساعداتها لإعادة تأهيل وإعادة إدماج العائدين. وبعد استئناف المناوشات في حزيران/يونيه ١٩٩٠، عبر عدد كبير من الأشخاص مضيق بالك سعيا للجوء إلى جنوبي الهند، بينما فر عدد أكبر من ديارهم إلى جهات أخرى. وتعتبر منطقة منار "ميناند" هي المنطقة الأصلية لأكبر عدد من العائدين ومن ثم أصبحت هي نقطة التنسيق لبرنامج إعادة الإدماج الذي تدعمه المفوضية. وفي نفس الوقت، تمثل منطقة منار الطريق الأقصر والأكثر أمنا والأرخص للذهاب إلى الهند، وبالتالي فهي تجذب معظم الأشخاص الفارين من النزاع. وأصبح للمفوضية، ربما لأول مرة في تاريخها، وجود ميداني في بلد ينزح منه أهله في حركات هجرة جماعية. وأضحت، ضرورة مساعدة الذين يهمون المفوضية (العائدين) تسير جنبا إلى جنب مع ضرورة التخفيف لحد ما من أسباب النزوح. وكان من المسلم به أيضا أن المفوضية هي في وضع أفضل لتهيئة الظروف للعودة الطوعية التلقائية للاجئين من تاميل نادو. ولكن أشد ما فرضته الظروف على المفوضية هو أنه كان من المستحيل إجراء تمييز قانوني بين فئات الأشخاص فيما يتعلق بالحق في المساعدة الإنسانية الأساسية.

١٠٦ ـ وإزاء هذه الاعتبارات قررت المفوضية إقامة المراكز المفتوحة للإغاثة. وعرفت هذه المراكز باعتبارها أماكن مؤقتة يمكن للمشردين المتنقلين دخولها أو مغادرتها بحرية والحصول فيها على مساعدة الإغاثة الأساسية في بيئة آمنة نسبية. فلا هي مخيمات مغلقة، ولا هي مراكز حكومية للرعاية الاجتماعية، ولا هي "ملاذ آمن" بحكم القانون.

١٠٧ ـ وهناك مركزان مفتوحان للإغاثة في منطقة منار: أحدهما في بيسالاي، وهي قرية صيادين على الساحل الشمالي لجزيرة منار التي هي تحت سيطرة القوات المسلحة السري لانكية، والآخر عند مزار مادهو في أعماق الأدغال في المنطقة الرئيسية من منار، التي تسيطر عليها إلى حد كبير قوات نمور تحرير شعب تاميل إيلام. ووجود موظفين ميدانيين للمفوضية في هذه المراكز يتيح الفرصة لمتابعة الحالة وبيان أن بعض الجهود تبذل لضمان مراعاة المعايير الدولية. ويمكن القول أيضا إن وجود المفوضية له تأثير تقييدي على أفعال الأطراف المتحاربة.

١٠٨ ـ ويستند تدخل المفوضية فيما يتعلق بالمشردين داخليا في سري لانكا إلى إذن من الأمين العام بتمديد مساعدتها الإنسانية لتشمل المشردين. وقد وقعت المفوضية والحكومة مذكرة تفاهم تحدد ولاية المفوضية فيما يتعلق بتوفير المساعدة والحماية. وقد اجتذبت المراكز المفتوحة للإغاثة تمويلا من المانحين.

١٠٩ ـ وقد صودفت مشاكل عديدة في تشغيل هذه المراكز. إحدى هذه المشاكل هي أن المفوضية لم تحصل مطلقا على موافقة رسمية على إنشائها من أحد الأطراف المتحاربة؛ وهذا يهدد حاليا بتقويض العملية بأسرها في مادهو، حيث يتناقص استعداد منظمة نمور تحرير شعب تاميل إيلام لتقبل بقاء مادهو كمنطقة هدوء. ومشكلة أخرى هي أن وقف برنامج هذه المراكز لا يبدو ممكنا عمليا لأن الحاجة إليها لا تزال قائمة كما كانت وليست هناك أي وكالة مستعدة أو قادرة على أن تخلف المفوضية في ذلك.

١١٠ - وتقوم المفوضية أيضا، بتعاون وثيق مع الحكومة بإنشاء مراكز عبور واستقبال في جزيرة منار وترينكومالي وفافونيه، وقد أتيح للممثل زيارة آليس غاردينس (في ترينكومالي). وتنفذ المفوضية مشاريع صغيرة جدا في المواقع التي يستوطن فيها العائدون من جديد وتتابع إلى حد ما مصيرهم.

١١١ - وقد انتقدت بعض المصادر اشتراك المفوضية في عمليات إعادة التوطين/العودة، حيث يرون أن ذلك هو بمثابة إرسال إشارة خاطئة إلى الحكومات التي بها أعداد كبيرة من اللاجئين السريلانكيين، وأثنت هذه المصادر على النهج الحذر لبرنامج العودة من الهند. وأكدت أيضا على ضرورة تيسير وصول المفوضية والمنظمات غير الحكومية إلى المخيمات التي تستضيف العائدين وعلى ضرورة تزويد اللاجئين بمعلومات سليمة ودقيقة بشأن الحالة في مناطقهم الأصلية.

١١٢ - وهناك نقطة أخرى لم توضح بوجه عام، وهي إلى أي مدى يمكن للمفوضية حماية مجموعات غير اللاجئين. وهذا هو الحال فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا والعائدين من غير اللاجئين (مثل الأشخاص الذين رحلوا من البلدان الغربية ولم يعترف بهم كلاجئين هناك). والرد العملي هو أن للمفوضية ولاية لحماية جميع الأشخاص الذين "يهمونها" بطريقة أو أخرى.

١١٣ - وليس للمفوضية وجود في باقي البلد ولا توفر الحماية وأنشطة المساعدة لأي منطقة أو مجموعة أخرى خارج نطاق الشمال. وبالرغم من الآثار المفيدة لوجود المفوضية، يرى كثير من المراقبين أن توسيع نطاق عملياتها إلى باقي البلد من شأنه أن يقوض بقدر كبير ما تقوم به حاليا بالفعل.

٢ - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٤ - يضطلع الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بدور هام فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، بما في ذلك مساعدة الأشخاص المشردين داخليا (بموجب قرار الجمعية العامة ١٣٦/٤٤ الصادر في عام ١٩٨٩)، بصفتهم منسقين مقيمين. وبهذه الصفة لهم دور مختلف تماما عن وظيفتهم المعتادة المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية للحكومة لأغراض إنمائية، فوظائفهم هنا أكثر استقلالا ويتحملون مسؤوليات مباشرة أمام مكتب الأمين العام وشعبة الشؤون الإنسانية والحكومة الوطنية والمانحين الرئيسيين، بقدر ما هم مسؤولون أمام المقر الرئيسي للبرنامج.

١١٥ - وهناك عدد من العقبات أمام إنشاء وظيفة منسق مقيم في حالة مثل سري لانكا بالرغم من أن هناك اتفاقا عاما على أن برامج المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية ينبغي أن تكون شاملة. ويرى بعض المسؤولين في الحكومة أن ذلك هو بمثابة إعلان عام بأن الحكومة غير قادرة على مواجهة مواقف الإغاثة على النحو الملائم. وكثير من موظفي وكالات الأمم المتحدة المختلفة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية يفضلون أن تكون لهم درجة من الاستقلال. وفضلا عن ذلك، ربما كان من الصعب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون له مصداقية كهيئة ريادية في مجال الإغاثة، نظرا لأنه ليس لديه أي برامج ميدانية من هذا النوع في سري لانكا ويفتقر إلى الخبرة ذات الصلة. والموقف أكثر تعقيدا فيما يتعلق بوظيفة حماية متصورة للمشردين داخليا.

١١٦ - وفي سري لانكا يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما اداريا لوزارة التعمير وإعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية المعنية بتنفيذ برامج الإغاثة. وقام الممثل المقيم، بصفته المنسق المقيم بتعيين مستشار للبرامج الإنسانية. وهذا الموظف مسؤول عن تقديم المشورة لفريق وكالات الأمم المتحدة في سري لانكا بشأن القضايا الإنسانية ذات الصلة بالنزاع، وإعداد تقارير تحليلية تحدد الفجوات والفرص لكي تستعين بها الحكومة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لجعل عمليات توفير المساعدة الإنسانية أكثر فعالية. ويقوم المنسق المقيم بتنظيم اجتماع شهري بين المانحين والمسؤولين في الأمم المتحدة؛ ويشترك أيضا في اجتماع شهري لممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية، تعقده المنظمات غير الحكومية.

٣ - دور مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

١١٧ - كانت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة هي القناة لتوفير الامدادات الطبية والأجهزة، الممولة بمساهمات من عدد من المانحين الثنائيين. وساعدت هذه المعونات على الإبقاء على عمليات التحصين عند مستويات عالية وعلى الوقاية من الأوبئة في جميع المناطق المعنية. ووفرت المؤسسة أيضا الأدوات المدرسية للأطفال المشردين مما ساعدهم على مواصلة حياتهم المدرسية. ونظرا لأن الأنشطة القابلة للتنبؤ بها مثل إقامة المدارس تعتبر من أهم التدابير العلاجية في المساعدة على تخفيض آثار الصدمات النفسية الاجتماعية، فإن من الطبيعي التأكيد على الفوائد المترتبة على هذا البرنامج. ومع ذلك فقد عادت أنشطة هذه المؤسسة إلى مستوى منخفض.

٤ - دور لجنة الصليب الأحمر الدولية

١١٨ - لا تقدم لجنة الصليب الأحمر الدولية بنفسها قدرا كبيرا من مساعدات الاغاثة. فدورها الرئيسي يتعلق بمسائل الحماية، مثل العمل مع الأشخاص المحتجزين من جانب الحكومة، وتنفيذ برامج للبحث عن الأفراد للم شمل الأسر. وتساعد اللجنة على تسليم الغذاء بواسطة سيارات النقل والسفن التابعة للصليب الأحمر في المناطق التي لا يسهل للحكومة الوصول اليها. وتساعد جمعية الصليب الأحمر السريلانكية في عملياتها الطبية (مثل العيادة المتنقلة التي تزور المخيمات)، وتدير مع هذه الجمعية المستشفى اموجو في شبه جزيرة جفنه. وقد أعربت منظمات غير حكومية كثيرة عن امتنانها لوجود لجنة الصليب الأحمر الدولية، الذي يتيح لها هي أيضا مباشرة عملياتها.

٥ - دور الوكالات الدولية الأخرى

١١٩ - لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، أيضا وجود في البلد وتشترك بطريقة أو أخرى في القضايا المتعلقة بالمشردين داخليا.

٦ ـ دور المنظمات غير الحكومية

١٢٠ ـ اجتمع الممثل مع مجموعة المنظمات غير الحكومية في كولومبو، وفي ترينكومالي وباتيكالوا. وهناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية يشترك في عمليات الاغاثة واعادة التأهيل وبرامج التنمية في سري لانكا، التي يقال أن بها منذ وقت قديم قطاع من المنظمات غير الحكومية يتسم بالتعددية والنشاط. وهناك أيضا عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية، بعضها يقوم بعمليات تنفيذية، بينما يوفر غيرها الأموال للشركاء المحليين، ويباشر جانب كبير من نشاطها في ميادين مثل التعليم أو الصحة أو الزراعة. ولاحظ بعض المراقبين أن المشاريع المحلية، الموجهة نحو المجتمعات المحلية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية لها آثار مفيدة على السكان المحليين. وبالاضافة إلى ذلك، ظهرت في العشرين سنة الأخيرة منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، وان كانت حاليا أقل نشاطا نظرا للتهديدات المتزايدة لأمن وحياة أعضائها.

١٢١ ـ لأنشطة المنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة في جهود الاغاثة، نظرا لأن الأموال الحكومية ليست كافية للابقاء على جميع المخيمات ولأن المنظمات غير الحكومية لها حرية حركة أكبر في جمع الأموال. وقد أعرب المسؤولون في الحكومة، بمن فيهم العسكريون، على جميع المستويات، عن تقديرهم وامتنانهم للجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية تجاه المشردين داخليا. وفي امبارا، حيث لا يوجد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، أعرب كثيرون من الحكومة ومن المشردين عن رغبتهم في أن يزيد عدد المنظمات غير الحكومية الموجودة في المنطقة. وهناك اتفاق، بوجه عام، على أن المنظمات غير الحكومية توفر درجة كبيرة من الحماية بحكم الواقع للسكان المشردين، بمجرد تواجدها لأسباب انسانية ولطريقتها الكيسة في مراقبة الحالة في الميدان والابلاغ عنها.

٧ ـ دور الهيئات المانحة

١٢٢ ـ اجتمع الممثل أيضا مع ممثلي الهيئات المانحة وكان من رأيهم أن من مسؤولية حكومة سري لانكا توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا وقالوا إنهم حريصون على عدم اتخاذ أية تدابير يكون من شأنها تقويض أساس هذه المسؤولية. وذكروا أن توجيه المساعدة من خلال المفوضية او المنظمات غير الحكومية كان مفيدا؛ وقالوا أيضا إن الحكومة لم تطلب اليهم على وجه التحديد مساعدة المشردين أو الذين اعيد توطينهم. وقال أحد الممثلين إن حكومته سوف ترد ردا ايجابيا، اذا طلب إليها ذلك، بينما قال ممثل آخر انهم لا يميلون إلى تمويل مشاريع اعادة التوطين وإعادة التأهيل، لأنهم يشعرون أنه لم يجر القيام بما يكفي لإيجاد حل للنزاع.

واو ـ البحث عن حلول دائمة

١٢٣ ـ في حالة المشردين، كما في حالة اللاجئين، هناك ثلاثة طرق متصورة يتوقف بها الشخص عن أن يكون في حالة تشرد: العودة إلى مكان الاقامة الأصلي، الاندماج مع المجتمع المحلي أو إعادة الاستيطان في منطقة ثالثة. والحل الذي يعتقد أنه الأفضل هو "العودة إلى الوطن" في حالة اللاجئين (أي المشردين خارجيا).

ولا شك أن ذلك صحيح فيما يتعلق بكثير من المشردين داخليا كما أنه الأساس الذي يستند إليه برنامج الحكومة لإعادة التوطين والتأهيل في بعض المناطق في شمال وشرق الجزيرة.

١٢٤ - ان عودة الأفراد إلى مناطق اقامتهم الأصلية وإلى ديارهم الأصلية يمكن أن تكون تلقائية أو منظمة بواسطة أطراف ثالثة. وتعتبر العودة التلقائية هي أفضل المؤشرات التي تدل على عودة السلم والأمن في الأراضي (وبعبارة أخرى، على ان الأمور عادت إلى مجراها الطبيعي). ومع ذلك، فكثيرا ما لا يكون لدى المشردين معلومات دقيقة فيما يتعلق بالحالة بالضبط في مناطق اقامتهم الأصلية، أو أنهم، اذا توافرت لديهم هذه المعلومات، يكونون بحاجة لمساعدات للنقل واعادة التأهيل لدى عودتهم. وتضع حكومة سري لانكا جميع هذه العوامل في الاعتبار، على نحو ما هو منعكس في مبادئها التوجيهية.

١٢٥ - وكما أكدت الحكومة، فإن المشردين، إذا لم تكن الظروف في منطقة الاقامة الأصلية مأمونة بقدر كاف ربما لن يرغبوا في العودة هناك. وفضلا عن ذلك، فإنهم حتى اذا عادوا فعلا، ربما يتسبب استئناف المناوشات في تشريدهم من جديد. إن المأساة التي يحدثها التشرد الذي يتم بطريقة مفاجئة وعنيفة تكون لها من الآثار الوخيمة ما يفرض دائما وجوب اتخاذ جميع التدابير لاستبعاد احتمال تكرارها. ويبدو، من ثم، أنه إذا لم يجر اعادة السلم من جديد، فإن عملية عودة الأفراد إلى مناطقهم الأصلية ستكون محفوفة بالمخاطر. وهذا ينعكس أيضا في عدم رغبة الحكومات والوكالات المانحة في تقديم دعم مالي لبرامج اعادة التوطين والتأهيل على نطاق واسع، لأن ذلك سيشمل اقامة بنى أساسية وسينطوي على مخاطرة كبيرة للغاية في حالة استمرار الحرب.

١٢٦ - وقد أعرب كثير من المسؤولين الحكوميين بصراحة عن يقينهم بأن الحرب لن تنته في المستقبل القريب. وبالرغم من أن الجيش كبير (لا توجد خدمة عسكرية الزامية بالرغم من النزاع، ربما بسبب وجود شباب عاطل في الجنوب يلتحق بالقوات المسلحة)، فقد أثبتت منظمة نمور تحرير شعب تاميل ايلام قوتها. وتؤكد مصادر عديدة أن قوة نمور تحرير تاميل ايلام تكمن أساسا في قضيتهم: طائفة التاميل يعتقدون أنهم هم وحدهم الذين يستطيعون الدفاع عن "قضية التاميل"؛ وبناء عليه، فإن عمليات التجنيد والتعبئة، لا سيما بعد أي عملية يتكبد فيها نمور تحرير تاميل ايلام خسائر جسيمة، تكون على نطاق واسع وغالبا طوعية. ولا ينقص هذه المنظمة أيضا، فيما يبدو، المساعدات المالية المطردة.

١٢٧- وفي نفس الوقت، فإن منظمة نمور تحرير تاميل ايلام ينظر إليها حتى بين بعض فئات مجتمع التاميل على أنها مكونة وفقا لخطوط غير ديمقراطية. فقد قضوا على معظم المعارضين لهم كما أن سجلهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان تجاه طائفتهم ذاتها وكذلك تجاه المسلمين والسنهال في الماضي هو من أبغض ما يمكن. ويقال أيضا إنه لا يمكن التنبؤ بما سيفعلون وانهم غير متعاونين، وأن المثقفين منهم ليس لهم أي تأثير معين. ومع ذلك، فهم يعتبرون المجموعة الوحيدة التي لها مصداقية بين التاميل من حيث القوة، وحتى أعضاء طائفة التاميل الذين يشكون من أنشطة هذه المنظمة وهيكلها التنظيمي يرحبون فيما يبدو بوجودها.

١٢٨ - وقال بعض كبار المسؤولين الحكوميين للممثل انه بدون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في البلد فإن مشكلة المشردين لن تحل على نحو فعال. وذكر آخرون أن بذور التسوية السياسية للنزاع موجودة بالفعل:

وأحد الأمثلة لذلك هو الهيكل الحالي لعمليات توفر مساعدة الإغاثة في المناطق التي تسيطر عليها منظمة نمور تحرير تاميل ايلام. ومثال آخر هو التنفيذ الفعلي لأحكام الاتفاق الهندي - اللانكي فيما يتعلق بالمجالس الاقليمية. وهذه المسألة هي موضع نزاع حاليا، ووفقا لأحد المصادر ربما يكون لها انعكاسات دستورية وتعجل عملية نقل السلطة. ومثال ثالث نجده في التقرير الحالي للجنة الاختيار البرلمانية. فقد قررت هذه اللجنة في مداولاتها الأخيرة رفض ادماج الاقليمين الشمالي والشرقي، الذي دفع الأطراف التاميل إلى الانسحاب منها. ومن ناحية أخرى، خلصت اللجنة ايضا إلى هيكل "شبه فيدرالي" مشابه للدستور الهندي. وقالت مصادر عديدة من مختلف الاتجاهات السياسية للممثل، أنه لو لم يجر استقطاب مسألة الادماج إلى هذا الحد، لأمكن تحقيق تقدم كبير في مسائل نقل السلطة وحماية الأقليات، التي هي مسائل حاسمة في رأيها.

١٢٩ - بيد أن الموقف السياسي الحالي، مع قرب الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٤، يفرض فيما يبدو اعتبارات مختلفة. وبالاضافة الى ذلك فإن الحكومة كانت دائما متحفظة في قبول وساطة خارجية في أمر تعتبره من شؤونها الداخلية، وهو في نظر كثيرين مشكلة "ارهابية" تستدعي حلا عسكريا. ويميل الرأي العام الى رفض أي مقترحات تنطوي على تدخل خارجي، حيث يراها مهينة وغير ملائمة بالنسبة لمركز البلد. ويرى كثير من السريلانكيين، مع ذلك، أن اتباع نهج أقل عاطفية من شأنه أن يخدم قضية السلم على نحو أكثر فاعلية. ويبدو أن الحكومة في سبيلها الى كسب "حرب القلوب والعقول" في كل من سري لانكا والخارج، وإن كان هذا الكسب يمكن أن يختفي بين عشية وضحاها اذا مارس الجيش ضغطا لتنفيذ حل عسكري وحاول استعادة شبه جزيرة جفنه.

١٣٠ - وفي حين أن الحكومة أخذت تنفذ برنامجها لاعادة التوطين واعادة التأهيل للذين شردوا من المناطق المسماة الآن "بالمحررة"، يبدو أن جهود التخطيط كان أقل فيما يتعلق بمستقبل الجماعات القادمة من المناطق التي لا تزال "غير محررة". وقد قابل الممثل المجموعات المشردة من السنهاليين والمسلمين الذين فروا من القتال أو الذين طردهم الثوار، والذين تعد احتمالات عودتهم الى ديارهم في المستقبل القريب ضئيلة. وأعرب معظمهم عن رغبتهم في أن تضع الحكومة مخططا لمنح أو لتأجير أراض لهم لزراعتها، وعن استعدادهم، في هذه الحالة، للانتقال الى منطقة أخرى. وكان رد أحد كبار المسؤولين الحكوميين على ذلك هو أن الحكومة يجب أن تكون شديدة الحرص على عدم تغيير الوضع الديموغرافي في أي منطقة. ولم يكن الممثل في وضع يتيح له الخلوص الى أي استنتاج فيما اذا كانت هناك أراض متاحة تابعة للحكومة في المناطق التي يغلب عليها توطين المسلمين وحيث الترتيبات لاعادة توطين المسلمين المشردين لن تتسم بحساسية؛ وقد أشار مصدر الى أن الوضع هو كذلك بالفعل.

١٣١ - وفيما يتعلق باحتمالات الاندماج في المجتمع المحلي لمن لا يبدو أن هناك امكانية لعودتهم الى مناطقهم الأصلية، يبدو أن ذلك ليس مستبعدا تماما، بالرغم من أن مصادر كثيرة أشارت الى النزاعات والخلافات فيما يتعلق بفرص العمل. واقترح أحد المراقبين إنشاء لجان مشتركة بين المشردين والجماعات السكانية المضيفة، تشترك فيها المنظمات غير الحكومية أو رجال الدين والسلطات المحلية، وتحاول ايجاد حلول لمثل هذه المنازعات. ولا يبدو أن هناك نقصا في الفرص في مجال الزراعة، على الأقل في المناطق التي زارها الممثل. وهناك اجراءات أخرى يمكن اتخاذها: على سبيل المثال، في المخيم السنهالي في بوتالام،

قال المشردون انهم يأملون أن تقوم الحكومة بردم المستنقع الموجود حول مخيمهم، حتى يمكنهم البدء في بعض الزراعات. ولكن ربما يحتاج المشردون الى رأس مال للقيام بذلك، بالاضافة الى تعاون المجتمع المحلي والسياسيين.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - ملاحظات بشأن القضايا

١ - تعريف "المشردين داخليا"

١٣٢ - في دراسته الشاملة التي قدمها الى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، حدد الممثل عددا من التوترات فيما يتعلق بتعريف "المشردين داخليا". والتعريف العملي المقترح في هذه الدراسة هو التعريف المستخدم في التقرير التحليلي للأمين العام، أي أن "المشردين داخليا" هم "الأشخاص الذين أجبروا على الهروب بأعداد كبيرة من منازلهم على نحو مفاجئ وغير متوقع، نتيجة لنزاع مسلح أو صراع داخلي أو انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان أو لكوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، والذين هم داخل أراضي بلدهم". (E/CN.4/1992/23، الفقرة ١٧). وقالت بعض المصادر ان هذا التعريف لا ينبغي أن يفسر على نحو يستبعد الأعداد الصغيرة أو حتى الأفراد المشردين داخليا. وهناك شاغل آخر هو أنه لن يكون من المستصوب التمييز بين السكان المدنيين الذين شردوا بسبب نزاع مسلح وبين السكان الذين لم يشردوا (لم ينزحوا) والذين لهم مع ذلك احتياجات مماثلة لمن شردوا.

١٣٣ - وفي حين أن من الصحيح غالبا أن الفئة التي ينسب اليها الشخص لها اثر على نوع مساعدة الإغاثة التي تحق له، لم يلاحظ الممثل في سري لانكا أي فجوات كبيرة في توفير مساعدة الإغاثة، ترجع الى عدم وجود تعريف عام أو تعريف متفق عليه لمصطلح "المشردين داخليا". والحاجة الى المساعدة وأنواع المساعدة هي أمور أكثر وضوحا في حالة المخيمات. فالاشخاص الذين شردوا ولكن جرى اسكانهم مع أصدقاء أو أقارب أو دبروا أمورهم بنفسهم، يصعب تصنيفهم كمجموعة لأغراض المساعدة. فمن حيث الأحقية، ينبغي، من ثم، في حالة وجود مجموعات مختلفة يلزمها أنواع مختلفة من المساعدة، أن يجري تعريفها على نحو عملي يتناسب مع الظروف الخاصة في البلد. وذلك لا ينفي الحاجة الى تعريف عام لمصطلح "المشردين داخليا"؛ إن ذلك لا يتطلب سوى أن يشمل التعريف هامشا من المرونة للتكيف مع الظروف الخاصة بكل بلد. (وهذا، في الممارسة، صحيح فيما يتعلق باللاجئن أيضا: ففي حين أن هناك تعريفا عاما على المستوى الدولي، فرضت الأوضاع الاقليمية والقطرية صياغة تعاريف لفئات فرعية أخرى وحتى تعاريف بديلة).

١٣٤ - وبوجه عام، فإن الحالة في سري لانكا تؤكد أن من الصعب للغاية الوصول الى تعريف مرض ودقيق. وهي تبرز في نفس الوقت أن نسبة كبيرة من المشردين داخليا يمكن بسهولة تحديدهم بحكم اقامتهم في مخيمات خاصة وأن لهم احتياجات خاصة فيما يتعلق بالمساعدة والحماية تختلف عن احتياجات باقي السكان. وهناك نقطة أخرى ينبغي وضعها في الاعتبار وهي أن معظم هؤلاء المشردين اقتلعوا من جذورهم بسبب النزاع، وأنه بينما فر كثيرون منهم من أفعال العنف في عام ١٩٨٣ أو عام ١٩٩٠، فإن غيرهم غادروا

ديارهم على نحو "أقل مفاجأة" ولكن لأسباب جبرية مماثلة (على سبيل المثال العمليات العسكرية في مناطق معينة، والألغام، الخ.).

٢ - حماية حقوق الإنسان

١٣٥ - فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، تبين للممثل أن المشردين في سري لانكا هم، على الأقل، في وضع أضعف من باقي السكان من بعض النواحي: يمكن اعادة توطينهم بالقوة؛ وهم أكثر تعرضا لعمليات تجميع أو اعتقال أو احتجاز على نحو تعسفي؛ ويحرمون من حصصهم من الغذاء الجاف؛ وهم أقل قدرة من غيرهم على الحصول على عمل. وتبين أن غير المشردين يتمتعون بقدر أكبر من الاكتفاء الذاتي وأكثر قدرة على مواجهة الآثار المدمرة للنزاعات.

١٣٦ - وقد أبرزت مسألة اعادة التوطين في مناطق الاقامة الأصلية في سري لانكا على الأقل مشكلة واحدة لا تؤثر الا على المشردين: الى أي مدى يجوز للسلطات في أي بلد اجبار المشرد داخليا على العودة الى منطقة يكون فيها مهددا في حياته وامنه الشخصي لاسباب مشابهة للأسباب التي أجبرته على التشرد في المرة الأولى. من المستحيل تقديم تحليل قانوني كامل لهذه المسألة في سياق هذا التقرير. ولا شك مع ذلك أن مبدأ عدم رد اللاجئين، الذي هو أساس قانون اللاجئين، يمكن تطبيقه بالقياس في حالة المشردين داخليا. ويدعم ويعزز هذا الافتراض مبدأ حرية التنقل وغيره من الأحكام التي تحظر نقل السكان. ومن الجلي، أن حقوق الانسان الأساسية مثل حق الشخص في الحياة وفي السلامة الجسدية وفي الأمن على شخصه، المكفولة، على سبيل المثال، في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تتعارض مع الممارسات التي تعرضهم لخطر جدي وفعلي.

١٣٧ - بصرف النظر عن الأساس القانوني المحدد لذلك، فإن الاكراه الجسدي أو التهديد أو استخدام الغذاء كأداة أو أي وسيلة أخرى مشابهة لاجبار المشردين داخليا على العودة إلى منطقة لن يكونوا فيها آمنين، هو أمر غير مقبول. وتوضيح المبادئ القانونية المحددة في هذا الصدد يمكن فقط أن يقدم مزيدا من الدعم لهذا الاستنتاج ويوفر وسيلة لمساندة الضحايا المحتملين.

١٣٨ - إن الحاجة الى توضيح مبدأ يعادل تقريبا مبدأ عدم الإرجاع بالنسبة للمشردين داخليا في حالة مثل سري لانكا تتطلب حتما صياغة تعريف لمصطلح "المشرد داخليا". ومن الناحية الواقعية، المشرد داخليا هو شخص فر بسبب خوف يقوم على أساس قوي من أن يصبح هدفا أو ضحية خلال نزاع مسلح أو انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان. والعنف في سري لانكا هو مثال آخر يبين أن كلا من النزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان يحدثان في سياق انقسامات إثنية أو عنصرية أو دينية أو سياسية أو اجتماعية. وحتى إذا قيل إن الحكومة ليست مسؤولة على الاطلاق عن هذه الانقسامات والعنف الناتج عنها، فإن إعادة المشردين الى مناطقهم الأصلية من جديد وتعريضهم للخطر يعادل بالفعل اخضاعهم لنفس النوع من الانتهاكات. وفي مثل هذا الموقف يمكن القول إن المشرد داخليا لم يعد يمكنه الاعتماد على حماية بلده على نحو ما وعدت به السلطات.

١٣٩ - وقوانين حقوق الإنسان في حد ذاتها لا تكفي مطلقا للحماية الفعلية لحقوق الإنسان. فعدم وجود نظام قضائي فعال يحول تقريبا دون تنفيذ هذه الحقوق. وقيل للممثل في سري لانكا إنه لم تثر أي مشاكل قانونية من موضع المشردين داخليا على المستوى القضائي. وهذا يتناقض بحدة مع الشكاوى التي أعرب عنها المشردون داخليا أنفسهم. ولا يمكن تفسير ذلك إلا بملاحظة عامة وهي أن الفئات الفقيرة والمعدمة في أي مجتمع قلما تستطيع التوصل فعليا إلى النظام القضائي. ونظرا لعدد المشردين داخليا في سري لانكا، فإن المشاكل التي جرى تحديدها ربما تستحق أن تتولى اتحادات المحامين والمنظمات غير الحكومية دراستها ورفع دعاوى بشأنها أمام القضاء.

٣ - اشتراك المجتمع الدولي

١٤٠ - هناك ثلاثة مستويات متصورة لإنشاء آليات لمتابعة توفير المساعدة والحماية للمشردين داخليا، وهي المستوى القطري والمستوى الاقليمي والمستوى الدولي. وتتطلب الحالات المختلفة أنواعا مختلفة من الأنشطة على هذه المستويات، على نحو ما تبدى في حالات مثل الصومال وليبيريا وسري لانكا.

١٤١ - ففي بلد مثل سري لانكا يبدو من الملائم القول إنه لا حاجة إلى تعبئة كبيرة على الصعيدين الدولي أو الاقليمي سواء لتقديم كميات كبيرة من مساعدة الاغاثة أو للتدخل من أجل حماية المشردين داخليا. فتواجد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في سري لانكا لأسباب انسانية بالاضافة إلى النفوذ الكبير للمانحين، يوفر من حيث الواقع قدرا كبيرا من الحماية. واذا كانت هذه الهيئات تقوم بعملياتها وفقا لكل حالة على حدة، فإن ذلك ليس بالضرورة أمرا سلبيا: فهو يدل فقط على أن معالجة المشاكل في الميدان تتطلب حلولا خاصة، وأن هذه الحلول كثيرا ما تكون دليلا ملموسا على الرغبة في معالجة المشاكل على نحو بناء وفعال.

١٤٢ - ويقول كثيرون إن هذه الحلول المخصوصة بكل حالة على حدة ينبغي أن تبقى هامشية ومرنة وأن أي محاولة لوضعها في الهياكل القائمة أو لإنشاء هياكل جديدة لادخالها فيها لن تؤدي إلا إلى تدمير هذه الحلول. ويستندون في ذلك إلى الطبيعة الخاصة لاشتراك وكالات الأمم المتحدة وإلى طبيعة الحماية التي توفرها بحكم الواقع فقط للمشردين داخليا. ويرون لذلك، أن التأكيد على الحاجة إلى بعض الوجود بقصد المتابعة بصفة منتظمة في المخيمات، لا لأغراض إنسانية فحسب وإنما أيضا لأغراض حقوق الإنسان، وتمثيل المشردين أمام الحكومة، لن يكون مجديا عمليا. ويرى كثيرون أيضا أن اعطاء طابع مؤسسي لوظيفة مسؤول الأمم المتحدة المعني بالمشردين داخليا ووضعه تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو برنامج الأمم المتحدة الانمائي لن يكون فكرة مستساغة لا للحكومة ولا لهاتين الوكالتين.

١٤٣ - وبالرغم من الأساس المنطقي لهذه المواقف، تبين للممثل أن عمليات كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تجاه المشردين داخليا في سري لانكا لها آثار مفيدة على هؤلاء المشردين وينبغي دراستها وتحليلها بقدر أكبر من العناية.

١٤٤ - وأكدت مصادر عديدة على ضرورة تأمين وجود للمتابعة على المستوى الاقليمي. وبينما يقتضي الأمر إقامة اتصالات مع المنظمات الاقليمية مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أو المفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية أو منظمة الدول الأمريكية أو منظمة الوحدة الافريقية، يأمل الممثل أن يقترح بعض الوسائل الاضافية لجمع المعلومات على المستوى الاقليمي.

١٤٥ - إن الممثل مقتنع بضرورة وجود آلية فعالة على المستوى الدولي لاجراء حوار منتظم مع الحكومات المعنية لدراسة وتحليل المشاكل في البلدان المعنية ومحاولة ايجاد حلول لها بصفة مشتركة. إذ ليس بإمكان الممثل حاليا سوى القيام بعدد قليل للغاية من البعثات الأساسية كل سنة، ولا يوجد احتياطات ولا موارد لإجراء زيارات للمتابعة. وذلك يقلل بقدر كبير من قدرته على تنبيه المجتمع الدولي الى كل حالة من حالات التشرد الداخلي التي تحدث في العالم أو حتى على اتخاذ أي خطوات بنفسه لتسجيلها. ومن ثم، فهو ملتزم بتقديم آراء ومقترحات محددة بشأن هذه القضية في أقرب وقت ممكن. غير أنه نظرا لتعقيدات وضخامة المشاكل المعنية، لا يمكن أن تكون أي مقترحات من هذا القبيل سوى محاولات متواضعة لمعالجة بعض جوانب هذه المشاكل لا معالجة المشاكل ذاتها على نحو شامل.

٤ - معالجة الأسباب الجزرية

١٤٦ - والخلاصة التي توصل إليها الممثل فيما يتعلق بالحالة في سري لانكا هي أنه ما لم يوجد حل سياسي للنزاع، سيبقى الأمل ضئيلا سواء فيما يتعلق بانهاء النزاع أو حل مشكلة المشردين داخليا. فليس للأمم المتحدة، أو على نحو أعم للمجتمع الدولي، ولاية للتوسط لدى الحكومة في هذه القضية، وإن كانت الحكومة ترحب بوجودهما ومساعدتهما. ولا يعتبر الممثل نفسه مفاوضا للسلم ولا له ولاية لذلك. غير أنه إذا قصر تحليله على الحالة المؤقتة للمشردين داخليا في سري لانكا، دون إيلاء اعتبار لامكانات عودتهم إلى ديارهم على المدى الطويل، فمن الجلي أن هذه ستكون خطوة قصيرة في مداها ومحدودة في مرماها. وهو على يقين أن الوقت قد حان لكي تبحث أطراف النزاع بعناية الاعتبارات المترتبة على استمرار الحرب وتعريض رفاه الشعب في سري لانكا للخطر. ويرى أيضا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يظهر اهتماما لا بتوفير المساعدة المالية فقط وإنما أيضا بضمان أن تؤدي هذه المساعدة إلى تقدم قضية السلم والأمن والاستقرار في البلد.

باء - اقتراحات محددة

١ - طبيعة ونطاق المساعدة

١٤٧ - طالما يستمر التشرد الداخلي، ستستمر الحاجة العاجلة للمساعدة للسكان المتأثرين، حيث تمثل الحصص الغذائية الجافة الحد الأدنى الضروري. وهناك أيضا خدمات أخرى في حاجة إلى تحسين، مثل نوعية المأوى والظروف الصحية، خاصة وأنه يبدو أن التشرد يقدر له أن يستمر لمدة طويلة في غياب السلم. وربما كانت هناك حاجة أيضا إلى أشكال بديلة من المساعدة لمجموعات أخرى ضعيفة. فعندما تكون الحاجة قائمة، ينبغي تلافي أي ممارسات تمييزية في توفير المساعدة أو غيرها من الخدمات.

١٤٨ - ومن ناحية أخرى، فإن القيود فيما يتعلق بالموارد المتاحة للحكومة ستحد بالطبع من نطاق ومستوى المساعدة الممكنة. وهذا هو أحد الأسباب التي تبين لماذا ينبغي وضع المشاريع المدرة للدخل وتوفير فرص العمل في مرتبة عالية في برنامج الحكومة.

١٤٩ - إن مستوى توفير التعليم حاليا طيب وينبغي الابقاء عليه. والأمر يتطلب جهودا، حيث تكون المرافق غير مناسبة، لمعالجة أوجه القصور للابقاء على مستوى موحد في هذا المجال الذي يتسم بانجاز يستحق التقدير.

٢ - فيما يتعلق بحالة الأمن

١٥٠ - ينبغي تكثيف الجهود فيما يتعلق بتحديد المفقودين أو المختفين واخطار أسرهم، لا سيما وأن بعض جوانب أمن الأسرة ربما تتوقف على مركز أعضائها المفقودين.

١٥١ - ينبغي إثناء المجموعات المناضلة عن التواجد في مراكز الرعاية الاجتماعية لأن ذلك من شأنه إثارة التوتر في العلاقات مع السلطات وتهديد أمن السكان المدنيين.

١٥٢ - ينبغي تلافي عمليات التطويق بالجنود وعمليات التفتيش داخل مراكز الرعاية الاجتماعية وحولها بقدر الامكان ما لم تفرض ضرورات الأمن خلاف ذلك. وبالمثل، يجب الحد الى أقصى درجة من التواجد العسكري والعمليات العسكرية في مراكز الرعاية الاجتماعية ومواقع التوطين أو بالقرب منها.

٣ - مسألة إعادة التوطين

١٥٣ - ينبغي بذل جهود صادقة للامتثال للمبادئ التوجيهية للحكومة، التي ينبغي العمل على التعريف بها على نحو أوسع نطاقا لدى السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمشردين.

١٥٤ - وينبغي تلافي أي نوع من الاكراه، بما في ذلك التهديد بقطع حصص الغذاء الجاف، للحث على العودة. وينبغي ألا يسمح بأن تتدهور الظروف في المخيمات بحيث تصبح خطيرة أو غير إنسانية إلى حد يجعل المشرد يفضل الخوف من الاضطهاد أو التعرض لانتهاكات على البقاء في المخيمات.

١٥٥ - ينبغي توفير معلومات دقيقة فيما يتعلق بظروف الأمن والرفاه في مناطق الاقامة الأصلية للذين سيعاد توطينهم. وينبغي تقديم الدعم للجان ذات الصلة التي بدأت العمل بالفعل، لتعزيز جهودها في هذا الصدد.

١٥٦ - ينبغي النظر في وضع ضمانات اجرائية فيما يتعلق بالطبيعة الطوعية لإعادة التوطين. على سبيل المثال، يمكن أن يطلب من الذين سيعاد توطينهم توقيع صيغة تبين أنهم يرغبون في إعادة توطينهم. ويمكن أن تكون مثل هذه الصيغة مشابهة للصيغة التي تستخدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في برامجها للإعادة الطوعية إلى الوطن.

١٥٧ - ينبغي بذل جهود لتلافي اعطاء من سيعاد توطينهم معلومات مضللة فيما يتعلق بالفوائد التي يمكن أن يتوقعوها من إعادة التوطين. فمثل هذه التوقعات لا يمكن أن تؤدي إلا إلى خيبة الأمل وتزيد من التوترات القائمة بالفعل.

١٥٨ - لاتاحة الوقت والمرونة فيما يتعلق بمعالجة المسائل المعقدة ذات الصلة، لا ينبغي تنفيذ إعادة التوطين وفقا لجدول زمني يتسم بالجمود. فمسألة إعادة التوطين مرتبطة حاليا بالاستفتاء والانتخابات المحلية المقبلين، ومن ثم فإنها ينظر اليها على أنها أخذت طابعا سياسيا وجرى برمجتها على نحو صارم للغاية. وطالما أن الاستفتاء والانتخابات المحلية مرتبطان ببرنامج إعادة التوطين، فربما ينبغي للحكومة أن تنظر في تأجيلهما كيما تتم عملية إعادة التوطين بطريقة أسلس وأكثر قبولا.

٤ - البحث عن حلول دائمة

١٥٩ - نظرا لأن مشاريع اعادة توطين المشردين في الشرق تبدو مثيرة للخلافات في هذه المرحلة بوجه خاص، ربما كان من الضروري اعادة النظر بعناية في هذه المشاريع. وينبغي أيضا لدى إعادة النظر هذه إيلاء اهتمام خاص في عملية اعادة التوطين لأعضاء الجماعات المنتمية أصلا الى هذه المنطقة.

١٦٠ - وينبغي إيلاء أولوية لايجاد حلول بديلة لمن لن يستطيعوا العودة إلى مناطق اقامتهم الأصلية في المستقبل المنظور.

١٦١ - وينبغي المضي قدما في الجهود التي تستهدف الوصول إلى اتفاق للسلام بالتفاوض. وذلك انه اذا استمرت الحرب، فإن احتمالات الابقاء على السلم والأمن حتى في المناطق التي تتمتع حاليا بسلم نسبي ستتعرض جديا للخطر.

١٦٢ - نظرا لأن زيادة حرية الاعلام والتعبير عن الرأي من شأنها تسهيل انتشار مبادرات السلم، وتعريف العالم بمأساة المشردين واعطاء صورة واضحة عن حجم الحرب وآثارها، ينبغي تشجيع ودعم المبادرات والجهود في هذا الاتجاه.

١٦٣ - ان ما تعهدت به حكومة سري لانكا في الدورة التاسعة والأربعين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن تقوم باستعراض وتنقيح وتجميع قوانين الطوارئ وباستكشاف جميع السبل للوصول إلى حل سياسي متفاوض عليه، هو أمر ينبغي أيضا متابعته ودعمه.

٥ ـ الاطار القانوني

١٦٤ ـ شُجعت الحكومة على توقيع البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف وعلى النظر أيضا في توقيع صكوك حقوق الإنسان الأخرى التي لم تنضم اليها بعد.

١٦٥ ـ وهناك حاجة ملحة أيضا للمعالجة القانونية لأي ممارسات تمييزية متبقية تقوم على أساس الأصل الاثني أو الدين أو اللغة ولعكس أي اتجاهات عامة تكون غير مواتية للأقليات.

٦ ـ دور وكالات الأمم المتحدة

١٦٦ ـ كان لوجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا سيما في مراكز الاغاثة المفتوحة، آثار مفيدة للغاية وينبغي الابقاء عليه. فهو لا يضمن فحسب ظروفا معيشية أفضل، وانما يضمن الحماية أيضا. وتلعب مراكز الاغاثة المفتوحة دورا هاما في مساعدة المشردين على البقاء بالقرب من مناطقهم الأصلية والعودة إليها متى أصبح ذلك مأمونا.

١٦٧ ـ ونظرا للآثار المفيدة الجلية لعمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في سري لانكا، ينبغي تحليل هذه العمليات والبناء عليها. وينبغي دعمهما ماليا وتوضيح صلاحياتهما في مواصلة هذه العمليات.

١٦٨ ـ وينبغي تشجيع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على مواصلة جهودها لتقاسم المعلومات وتنسيق أنشطتها.

٧ ـ دور الأوساط غير الحكومية

١٦٩ ـ ينبغي أن تشترك اتحادات المحامين على نحو نشط في حماية الحقوق الأساسية للمشردين داخليا.

١٧٠ ـ وينبغي أيضا للمنظمات غير الحكومية أن تبذل جهودا لزيادة عملياتها في المناطق التي يكون لها فيها حاليا وجود محدود. وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية على العمل دون تدخل لا موجب له من الدول أو الأطراف المتحاربة الأخرى.

١٧١ ـ وينبغي أيضا أن يطلب من منظمة نمور تحرير تاميل ايلام أن تلتزم بمبادئ القانون الانساني وأن تتوقف عن طرد المسلمين أو غيرهم من الطوائف الاثنية وأن تسمح بحرية خروج التاميل من المناطق التي تسيطر عليها.

٨ ـ دور الجهات المانحة

١٧٢ ـ ينبغي زيادة الجهود الدولية الرامية الى إيجاد حل تفاوضي، زيادة كبيرة. وينبغي أن تكون هذه الجهود موجهة نحو كل من الحكومة ومنظمة نمور تحرير تاميل إيلام.

١٧٣ ـ وينبغي تشجيع الجهات المانحة على توجيه الأموال للمساعدات الانسانية وإعادة التأهيل الى المنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات الدولية. وينبغي تقديم هذه المساعدات أيضا إلى الحكومة وتخصيصها في حالات معينة لصالح ضحايا التشرد الداخلي.

١٧٤ ـ ونظرا للمأساة الإنسانية للنزاع المحتدم في سري لانكا، من الضروري للغاية متابعة الطريقة التي تستخدم بها المساعدة المالية أو غيرها من المساعدات. وينبغي للمانحين أن يتابعوا باستمرار التقدم المنجز في ميدان حقوق الإنسان وفي الجهود التي تستهدف الوصول إلى حل سلمي للنزاع. وينبغي أن تؤدي المساعدة الخارجية إلى تعزيز التنمية القابلة للادامة وحماية البيئة وقبل كل شيء الى تعزيز السلم والأمن في البلد.

جيم ـ تعليق ختامي

١٧٥ ـ وكتعليق ختامي، هناك عدة نقاط ينبغي ابرازها بشأن تجربة الممثل في سري لانكا باعتبارها دراسة حالة. أولا، فيما يتعلق بكل من حجم المشكلة وبتعاون الحكومة مع الممثل والمجتمع الدولي، تعتبر سري لانكا فعلا نموذجا يستحق أن يحاكى. وثانيا، حاول الممثل البناء على هذا النموذج الايجابي في محاولة لتلبية رغبة اللجنة والجمعية العامة في التركيز على الزيارات القطرية والحوار مع الحكومات نيابة عن المشردين داخليا. وثالثا، ركز الممثل الخاص على الملامح القطرية، وحاول في هذا التقرير الوصول إلى المستوى اللازم من العمق في الوصف والتحليل، الذي يتناسب مع هذا التركيز، ويأمل أن يتبعه فيما يتعلق ببعثات وتقارير قطرية أخرى. رابعا، في إطار التعاون المتبادل مع الحكومات، الذي تعتبر سري لانكا نموذجا له، جاء هذا التقرير شاملا وصريحا في عرض المشاكل التي ينبغي معالجتها، ذلك أن الهدف هو تسهيل الوصول إلى حل تعاوني للقضايا المعنية. خامسا وأخيرا، فإن اتساع وعمق التغطية في هذا الاستعراض القطري وغيره يستهدفان اعداد وثائق يمكن أن تكون مفيدة للمنظمات والأفراد المعنيين والمشتركين بالفعل أو يحتمل أن يشتركوا في البحث عن حلول لمشاكل المشردين داخليا. ونأمل، من ثم، أن يكون هذا التقرير وثيقة تجمع بين المستوى اللازم من العمق الدراسي والأمانة الفكرية والسلامة السياسية والمنفعة العملية.

الحواشي

(١) يبدو، بعد مقارنة هذه الأرقام بالاحصائيات التي أصدرتها الحكومة في السنوات الماضية، أن عدد المشردين قد انخفض. انظر على سبيل المثال التقرير عن الزيارة التي قام بها ثلاثة من أعضاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الى سري لانكا (E/CN.4/1992/18/Add.1) الذي يبين وجود ٩٣٧ ٢٥٣ شخصا مشردا يعيشون في مراكز الرعاية، و٧٤٨ ٤١٩ شخصا مشردا يعيشون خارج مراكز الرعاية ولكنهم يستفيدون من مقررات الأغذية الجافة، و٩٦١ ٠٩٠ ١ شخصا متضررا اقتصاديا، أي شخصا أثرت الحرب في امكانياته الاقتصادية تأثيرا كبيرا.

(٢) وكذلك فإن مشاريع السدود الكبيرة التي تسبب أضرارا بيئية وتحدث تفسخا في البنية الاجتماعية، والكوارث الصناعية والطبيعية وتوطين السكان الاصليين في أماكن أخرى، أمور تسبب أيضا في تشريد الملايين. ولقد لوحظ في هذا الصدد أن مشاريع الري والاصلاح الزراعي في منطقتي بولوناروبا وماهيينغانا في الثلاثينات والأربعينات، ومشاريع غالويا ومهاويلي في السنوات اللاحقة اثرت على الفيداس الذين أعيد توطين العديد من بينهم وادماجهم بالقرويين المحليين. والفيداس أو وانيا ـ لاييتو (بمعنى سكان الغابات) هم أقلية صغيرة من السكان الأصليين عددهم أقل من ألف شخص يعتقد بأنهم كانوا أول من سكن في الجزيرة. ويمارس الفيداس ديانتهم الخاصة كما يتكلمون لغتهم الخاصة. ولم يتسن للممثل أن يزور المناطق التي يعيش فيها الفيداس.

(٣) Malcolm Rodgers, Refugees and International Aid. Sri Lanka: A Case Study (for the joint ILO-UNHCR meeting on international aid as a means to reduce the need for emigration, may 1992, provided by professor Virginia Leary) citing Vasundhara Mohan (1987).

(٤) وثمة مجموعة أخرى تعيش في سري لانكا وهي مجموعة البرغر وهم ينحدرون عن الهولنديين سواء بصفة مباشرة أو بتزاوجهم بأفراد من مجموعات أخرى.

(٥) انظر، عموما، David Little, Sri Lanka, the Invention of Enmity, United States Institute of Peace، للاطلاع على دراسة شيقة للغاية ودقيقة عن انبعاث التطرف البوذي واستخدام الدين كمبرر للتعصب في سري لانكا. وقد اعتمد في الفصل الأول من هذا التقرير اعتمادا كبيرا على هذا التحليل.

(٦) انظر Bernard Anderson, Imagined Communities (1983) at 26.

(٧) انظر Little، المرجع المذكور أعلاه الحاشية ٢٠ من الجزء الأول والنص المرافق.

الحواشي (تابع)

(٨) لقد أعيدت صياغة التاريخ في سري لانكا، كما أعيدت في بقية العالم، لخدمة مثل هذه المساعي. ويقال إن الرواية الثانية بين روايات بالي القديمة الثلاثة للوقائع التاريخية للجزيرة، وهي ديبافمسا ومهافمسا وكولافمسا هي التي جرى التركيز عليها في أغلب الأحيان. وبينما تفيد رواية الوقائع التاريخية الأسبق ديبافمسا أن بوذا، بطابعه الخير، يرفع عاليا صورة الحاكم الرحيم النابذ للعنف، ويقال إن رواية مهافمسا تقر سابقة أعنف بكثير بتوكيد مثال الملك البوذي الصالح كأول عضو في ديانة تقوم على تقديس الأبطال يعتقد أنها تشكل أساس ديانة السنهالة.

(٩) Little، المرجع المذكور أعلاه في ٨٢. ويشار أيضا الى أن ذلك هو شعور شائع بين مجموعة التاميل في العالم، إذ أنها، مهما بلغ عدد أفرادها، لا تشكل أغلبية في أي مكان. وبناء على ذلك "فإن المغتربين مستعدين للمساهمة ماديا لدعم المناضلين التاميل من مواطني سري لانكا بدفع ما يعتبر على نطاق واسع 'مبالغ مزهلة'". نفس المرجع.

(١٠) بينما تشكل مجموعة تاميل سيلان مجموعة من الأثرياء والمتعلمين عامة، يقال بأن التاميل القرويين يعيشون ويعملون في ظروف من البؤس والفقر وهم أقل تعليما.

(١١) لقد أعلن البلد بأكمله اعتبارا من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ منطقة تجارية حرة. وتقول احدى الدراسات إن هناك ثلاثة أسباب لكون سري لانكا مغرية للاستثمارات الغربية ألا وهي توفر الأرض غير المستغلة، والعمالة الزهيدة والتنظيمات البيئية الأكثر تساهلا.

(١٢) يقال بأن المستشارين البريطانيين رأوا ألا ضرورة لادراج قانون للحقوق في الدستور - فلم يكن للبريطانيين على أي الأحوال قانون للحقوق.

(١٣) تم التوصل في عام ١٩٦٤ الى اتفاق بين الهند وسري لانكا قبلت الهند بموجبه عودة ٥٧٥ ٠٠٠ هندي من التاميل من الذين لم يختاروا الجنسية السري لانكية في عام ١٩٤٨ (أو من الذين أصبحوا بدون جنسية بعد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأولى لسري لانكا عقب الاستقلال خشية هيمنتهم الانتخابية في منطقة المرتفعات الوسطى وفقا لمصادر أخرى) وحرموا بذلك من حقوق التصويت، بينما منحت سري لانكا الجنسية لنحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من التاميل. ولم يطبق الاتفاق إلا جزئيا. غير أنه في عام ١٩٨٨ كانت سري لانكا قد وعدت بمنح الجنسية للمتبقين من التاميل القرويين العديمي الجنسية البالغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠ شخص. ووفقا لأحد التقارير، ما زال ١٦ ٨٠٠ من بينهم عديمي الجنسية بسبب المشاكل البيروقراطية.

(١٤) كذلك أدى حرمان التاميل الهنود من حق التصويت الى اضعاف مركز الأحزاب اليسارية التي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على تأييدهم.

الحواشي (تابع)

(١٥) ادعى التاميل أن تلك هي محاولة متعمدة "لاستعمار" مناطق استراتيجية في الشمال والاخلال بالتناسق الجغرافي وانشاء مناطق محايدة طبيعية وانتخابية (أفاد أحد التقارير، على سبيل المثال، بأنه تم، بحلول عام ١٩٧١، توطين نحو ٠٠٠ ٤٠٠ سنهالي في الشمال، حيث شكل ٠٠٠ ٤٠ شخص قوة انتخابية جديدة في منطقة سيرويلا في ترنكومالي؛ وارتفعت نسبة السنهاليين في ترنكومالي من ٣ في المائة الى ٣٠ في المائة من اجمالي عدد السكان؛ وحصل نفس الشيء في مقاطعة باتيكالوا التي قسمت في عام ١٩٦٣ لانشاء مقاطعة امبراي التي أغلب سكانها من السنهاليين. وادعت الحكومة أن أغلبية الأراضي المتنازع عليها أراضي غير مستغلة تابعة للتاج وأن مجموعة التاميل لا تستطيع "حجز" أراض غير مأهولة الى الأبد في ظل الاحتياجات الانمائية المتزايدة. ولقد أفاد احد المصادر أن الحركة تسارعت في السبعينات عندما تزايدت الحاجة الى الأراضي في مقاطعتي ترنكومالي وباتيكالوا لدى تطوير مخططي الري والتوطين الكبيرين في مهافيلي/ ومدورا اويا/ بتمويل من المملكة المتحدة وكندا. واعتبر التاميل المستوطنين السنهاليين "كقوات أمامية" من المدنيين الذين يحرسهم الجنود الحكوميون المخولون سلطة ابعاد المدنيين التاميل الى المناطق المجاورة.

(١٦) صوت الحزب الوطني المتحد ضد اعتماد دستور عام ١٩٧٢ وقام لدى تسلمه السلطة في عام ١٩٧٧ بصياغة الدستور الثالث الذي ما زال ساري المفعول حتي اليوم Virginia Leary, Ethnic Conflict and Violence in Sri Lanka (١٩٨٣).

(١٧) لم يتضح تماما مدى فعالية آليتي الانتصاف المنصوص عليهما في الدستور (أي عرائض الحقوق الاساسية وطلب المثول أمام محكمة) ويبدو فيما يتعلق بحالات الاختفاء مثلا أن أعضاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي قد توصلوا الى نتيجة مفادها أن هذه الضمانات ليست فعالة تماما. ولكن قد يختلف ذلك حسب طبيعة الانتهاكات في كل حالة.

(١٨) أقر البرلمان السري لانكي بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تمديد حالة الطوارئ المفروضة في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٨ لمكافحة العنف في جميع أرجاء البلد بتأييد ١٠٥ من الأعضاء ومعارضة ٣٩.

(١٩) ربطت انتهاكات حقوق الانسان في سري لانكا بازدياد السلطات المخولة للرئيس لاعلان حالة الطوارئ. وتشمل هذه السلطات سلطة إصدار تنظيمات دون اتباع الاجراءات التشريعية الاعتيادية (مرسوم الأمن العام المدرج في دستور عام ١٩٧٨)، وسلطة تعيين أي شخص "بوصفه سلطة مؤهلة" لاجراء تنظيمات في أي حالة طوارئ تفرض على البلد كاملا أو على أي منطقة أو موقع معين. ويجوز للرئيس بعد اعلان حالة الطوارئ في احدى المقاطعات أن يتقلد سلطات ومسؤوليات سلطات المقاطعة فيما يتعلق بالنظام العام في هذه المقاطعة. وقد ظلت حالة الطوارئ في سري لانكا منذ عام ١٩٨٣ باستثناء الفترة من كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيه من عام ١٩٨٣، وفترة قصيرة في شهر شباط/فبراير ١٩٩٠. ولا يجوز الطعن أمام أي محكمة في فرض حالة الطوارئ رغم وجود بعض المتطلبات والضمانات التشريعية التي أهملت أثناء هذه العملية.

الحواشي (تابع)

(٢٠) ذكر أحد المصادر أن الهند تشعر بالاستياء المتزايد ازاء كيفية معالجة مشكلة التاميل واحتمال شن حملة دامية ضد التاميل. وذكرت مصادر أخرى أن للهند دوافع سياسية معقدة وأنها لا ترغب هزيمة نمور التحرير لشعب تاميل إيلام صراحة بل تود ارغامهم على الجلوس على مائدة المفاوضات (في محاولة "للتحكم" بدولة سري لانكا الناشئة ذات الجيش القوي).

(٢١) وثمة نتيجة أخرى ألا وهي تجزئة الحركة الانفصالية (ظهرت مجموعات متفرعة مثل منظمة تحرير تاميل ايلام ومنظمة التحرير الشعبية لشعب تاميل إيلام في ذاك الحين).

(٢٢) Ministry of Reconstruction, Rehabilitation and Social Welfare, Emergency Reconstruction and Rehabilitation Programme, Dec. 1992, at iii.

(٢٣) ذكر تقرير صحفي أنه يتم شهريا ارسال ١٠ ٠٠٠ طن من الأغذية في المتوسط لمنطقة جفنه.

(٢٤) "في حالة نشوب نزاع مسلح غير دولي في أراضي أحد الأطراف المتعاقدة الأساسية، يلزم كل طرف في النزاع بتطبيق الأحكام التالية كحد أدنى:

١ - يجب أن يعامل الأشخاص الذين ليس لهم دور ايجابي في النزاعات... معاملة انسانية في كافة الظروف دون تمييز قائم على أساس العرق... أو الدين أو المعتقد... أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض تعتبر الأعمال المبينة أدناه، وستظل تعتبر دائما، محظورة في أي وقت كان وأي مكان كان فيما يتعلق بالأشخاص المشار اليهم أعلاه:

(أ) العنف الذي يهدد الحياة والشخص...
(ب) أخذ الرهائن ؛
(ج) المساس بكرامة الانسان لا سيما المعاملة المهينة أو المحطة بالكرامة؛
...

٢ - ... يجوز لهيئة انسانية غير منحازة مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تعرض خدماتها على الأطراف في النزاع.

يجب أن يبذل الأطراف في النزاع جهدا اضافيا للقيام عن طريق اتفاقات خاصة بانفاذ جميع الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية كليا أو جزئيا.

لا يؤثر تطبيق الأحكام السالفة في المركز القانوني للأطراف في النزاع".

- - - - -